
منظمة المدن المتحدة والادارات المحلية

فرع الشرق الاوسط وغرب آسيا

(UCLG-MEWA)

"الهجرة الحضرية القسرية في الشرق الأوسط" سياسات الإدماج الاجتماعي في
تركيا ولبنان

دور البلديات في تركيا ولبنان في إدارة تدفق الهجرة السورية

تم تحضير التقرير العائد الى تركيا من طرف: لورين كالي راوات- التواصل: UCLG-MEWA@UCLG-MEWA.org

تم اعداد التقرير العائد الى لبنان من طرف ماريان مادورا التواصل: Marianne.madore@gmail.com

يناير 2016

Supported by the



European
Commission

منظمة المدن المتحدة والادارات المحلية

فرع الشرق الاوسط وغرب آسيا

(UCLG-MEWA)

"الهجرة الحضرية القسرية في الشرق الأوسط" سياسات الإدماج الاجتماعي في
تركيا

دور البلديات في تركيا في إدارة تدفق الهجرة السورية

1. مقدمة تقرير تركيا 1
2. ملخص تنفيذي 1
3. تركيا، الأزمة السورية والهجرة بين صانعي القرارات-السياسات العامة 2
- 3.1. الأزمة السورية في تركيا والجهات الفاعلة 2
- 3.2. تركيا في سياق نظام المهاجرة الإقليمية المعقدة وبناء نظام السياسة الوطنية للهجرة 3
4. الاندماج الاجتماعي 4
5. البلديات وتدفق الهجرة السورية إلى تركيا 6
- 5.1. تصنيف البلديات والحكومات المحلية في تركيا 6
- 5.2. الحكم الذاتي المالي وموارد البلديات 6
- 5.3. تصنيف الأماكن التي يقيم فيها السوريون في بلديات تركيا 7
- 5.3.1. منطقة جنوب شرق الأناضول في تركيا 8
- 5.3.2. المدن الساحلية 8
- 5.3.3. اسطنبول ومنطقة بحر مرمره 9
- 5.3.4. التأثير على المدن وعمل البلديات في تركيا 9
- 5.5. أفضل الممارسات: البلدية التي وضعت الخدمات الاجتماعية للبنية التحتية للسوريين - بلدية غازي عنتاب 11
- 5.6. التحديات التي تواجهها البلديات في تطوير الخدمات الاجتماعية للسوريين 12
6. الجهات الفاعلة في الأزمة السورية وعملية التنسيق: وشاركت البلديات بشكل هامشي 13
- 6.1.1. الحكومة التركية - التنسيق مع الجهات الفاعلة 13
- 6.2.2. أفضل تطبيق: " مشروع الأمومة الصحية، أطفال أصحاء" - مديريات المحافظات والبلديات المتعاونة - غازي عنتاب 13
- وسلطانبيلي 15
- 6.2.3. تعاون وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية والبلديات 16
- 6.2.4. أفضل تطبيق: دعم البلديات في تقديم الخدمات- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 16
- 6.2.6. التطبيقات المثالية للبلدية تتيح إقامة التنسيق مع المنظمات غير الحكومية وتطوير البنى التحتية الخاصة بها: بلدية سلطانيبيلي (بلدية ضمن اسطنبول) 18
7. تابعة التمويل: البلديات تحت المتوقع في توزيع التمويل 19

1. مقدمة تقرير لبنان 25
2. ملخص تنفيذي 25
3. عام اخر في الازمة: ثلاث نقاط أساسية لفهم الوضع في يناير 2016 26
 - 3.1 التركيز الإقليمي على "التماسك الاجتماعي" وترجمتها اللبنانية 26
 - 3.2 تم تجاهل وصول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع في مؤسسات الدولة 26
 - 3.3 البلديات كشركاء "جدد" ذات صلة في الاستجابة للأزمة السورية 27
4. استجابة البلديات لتدفق الهجرة السورية 28
 - 4.1 عدم التجانس الشديد والموارد المتغيرة لمواجهة تدفق اللاجئين 28
 - 4.2 ما هي التحديات التي تواجه البلديات؟ 29
 - 4.3 السلطات البلدية والجهات الفاعلة الإنسانية: العلاقات الهشة 32
5. رد الحكومة اللبنانية الوطنية على تدفق الهجرة السورية 34
 - 5.1 إنفاقات الحكومة الوطنية 35
 - 5.2 اللامركزية في سياق الأزمة السورية: المخاوف القديمة وحوافز جديدة 35
 - 5.3 التشريعات الوطنية غير المنتظمة حول المهاجرين قسرا 37
6. استجابة الجهات المانحة الرئيسية "لتدفق الهجرة السورية" 38
 - 6.1 تعب المانحين وعدم الثقة في مؤسسات الدولة 38
 - 6.2 دعم التحول لنهج التنمية من قبل الوزارات 41
 - 6.3 البلديات بصفقتها المستفيدين المستهدفين الجدد؟ 42
 - 6.4 هل تحصل جميع البلديات اللبنانية على المساعدة؟ 46

1. مقدمة تقرير تركيا

منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG) هي منظمة عالمية مكرسة لتعزيز القيم والأهداف ومصالح الإدارات المحلية والإقليمية في جميع أنحاء العالم. وهي أكبر منظمة للإدارات محلية في العالم، وتضم في عضويتها المتنوعة التي تشمل كلا من المدن الفردية والاتحادات الوطنية للإدارات المحلية.

وباعتبارها واحدة من ثمانية أقسام لمنظمة UCLG العالمية، تعمل منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا (UCLG-MEWA) بناء على المبادئ الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان والتضامن الدولي، والحكم المحلي والتنمية المستدامة وذلك في مقرها في اسطنبول، تركيا. وتضم منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا في بنيتها من الناحية الجغرافية 15 دولة بالإضافة إلى الدول الأخرى من المناطق الأخرى من العالم وهي: أفغانستان، البحرين، إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، واليمن. بالإضافة إلى كل من أذربيجان، مصر، ليبيا، باكستان، الجمهورية التركية لشمال قبرص وتركمانستان والكاميرون. (يرجى زيارة موقعنا من أجل الحصول على المزيد من المعلومات: www.org.mewa-uclg.org).

بعد دعوة رئيس UCLG في عام 2012 المجتمع الدولي للتضامن مع الإدارات المحلية من أجل التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، تم التحرك من طرف الفريق العامل لمنظمة UCLG للشرق الأوسط بالإضافة إلى مع وفد دولي من المسؤولين المنتخبين وأعضاء وخبراء من اللاتحادات الوطنية للإدارات المحلية من فرنسا وتركيا وهولندا وكندا وبلدية اسطنبول ومنظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا من أجل التعامل مع تدفق اللاجئين السوريين في تركيا والأردن ولبنان. في وقت التقرير، كانت تشعر البلديات التركية بالضغط، وخصوصاً على طول المناطق الحدودية حيث يتم اختيار اللاجئين للبقاء فيها بشكل مستقل وفي اخاصة في الاماكن المجاورة لمخيمات اللاجئين. وقامت البلديات بإنشاء مراكز للموارد لتسجيل اللاجئين الذين اختاروا عدم الذهاب إلى المخيمات ووجهت لهم خدمات مثل المأوى والمأكل والملبس والرعاية الطبية والتعليم وغيرها من الخدمات.

وبعد هذه المهمة، عملت لجنة منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا للاندماج الاجتماعي مع أعضاءها من المدن في العديد من المشاريع بما يتماشى مع احتياجات الإدماج الاجتماعي للسوريين الذين أجبروا على مغادرة بلدهم والبقاء في واحدة من الدول المجاورة لسوريا. وتماشياً مع تلك الأنشطة والتقارير السابقة، فإن تقرير "الهجرة القسرية في الشرق الأوسط" بمثابة متابعة للعمل والذي يستكشف دور البلديات في تركيا في إدارة تدفق المهاجرين السوريين ودورهم كممثلين في الإدارة الإنسانية للهجرة. ويسلط الضوء على الدراسة أيضاً بحول أفضل الممارسات التي تم القيام بها من طرف المدن الاعضاء. وتوفر منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا في هذا التقرير، مفاتيح فهم للمجتمع الدولي لتكريس وتعزيز اعتبار البلديات على شكل فاعلين في إدارة الهجرة وإدماجها في نظام الحكم الإنساني.

2. ملخص تنفيذي

تم إجراء هذا البحث من بين ديسمبر 2015 و يناير 2016 من خلال البحوث الميدانية والمقابلات مع الجهات الفاعلة الرئيسية (الهيئات الحكومية والبلديات ووكالات الأمم المتحدة / المكاتب الميدانية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية) ومراجعة النصوص ومكاتب البحوث. النتائج ليست شاملة، إلا أنها ترسم نقطة هامة تتعلق بالدور الحاسم للبلديات في الإدارة المحلية لعدد كبير من السكان النازحين وتعزيز الاندماج الاجتماعي على المدى المتوسط.

في هذا السياق يسلط هذا التقرير الضوء على عمل البلديات في إدارة الهجرة وتدفق السوريين. وعلى ما يجري صنع السياسات حول الهجرة إلى تركيا، ويبدو أن العديد من البلديات تقوم بتطوير المشاريع والإجراءات العديد لصالح الشعب السوري على الرغم من أن الإطار القانوني الوطني والدعم المالي سواء من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية تبقى هامشية. يسلط هذا التقرير الضوء على الحاجة إلى الاعتراف بالبلديات بشكل أفضل كممثلين للهجرة والإدارة والاندماج الاجتماعي، ولا سيما من خلال تقديم الخدمات والأنشطة حول التماسك الاجتماعي.

3. تركيا، الأزمة السورية والهجرة بين صانعي القرارات-السياسات العامة

مرت خمس سنوات على بدء الصراع السوري وأثارت أكبر أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية مع ما يقدر بـ 9 ملايين من النازحين. ووفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، فإن أكثر من 3 ملايين من السوريين فروا الى دول الجوار لسوريا (تركيا، لبنان، الأردن والعراق). و6.5 مليون من المشردين داخليا في سوريا.

بناء على رد الفعل على الطبيعة المطولة للأزمة السورية التي تؤدي إلى نتوقع ان تستمر لمدة طويلة لبقاء السوريين في البلدان المجاورة، توجه الجهات الفاعلة الدولية العاملة في تقديم الدعم للنازحين والمتضررين من النزاع السوري حاليا نحو التنمية والنهج القائم على الصمود بما في ذلك تلبية لاحتياجات السوريين ودعم اللاجئين في المجتمعات المضيفة.

وقامت رئيسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيلين كلارك بدفع تنفيذ عاجل لنهج المرونة في البرامج الفاعلة في مجال التنمية: " الخطة الإقليمية للاجئين والمرونة (RP3) والمخطط السوري للاستجابة الإنسانية (HRP) تبين كيفية مساعدة الشركاء في هذا الشأن. هذه ليست خطط للعمل كالمعتاد. الأساليب التقليدية "الإغاثة الآن، والتنمية في وقت لاحق" لا تعمل في الاستجابة للأزمة السورية أو غيرها من الأزمات التي طال أمدها بشكل مماثل. يحتاج اللاجئون والمجتمعات المضيفة والنازحين داخليا في سوريا سبل العيش اللازمة. وهم بحاجة للخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، والكهرباء، وإزالة القمامة. وهم بحاجة للأمل حول مستقبل أفضل.¹

تم اجراء التحول من النهج الإنساني الوحيد للصدوم (أي قدرة المجتمع على التعافي بعد الصدمة / الكارثة) من طرف الأمم المتحدة في عام 2014. وتم تغيير خطة منسقة اسمها خطة اللاجئين والمرونة الإقليمية (RP3) من الاستجابة الإقليمية السورية. يتشكل الصمود حول التواصل الأفضل للمساعدات الإنسانية والتنمية جنبا إلى جنب مع الدعم لاستضافة المجتمعات والتركيز بشكل خاص على سبل العيش ومبادرات خلق فرص العمل والشراكات الفاعلة متعددة الأطراف .

3.1. الأزمة السورية في تركيا والجهات الفاعلة

منذ اندلاع النزاع في سوريا في مارس 2011، فتحت تركيا حدودها أمام المواطنين السوريين الذين أُجبروا على مغادرة البلاد. على مدى السنوات الخمس الأخيرة، نما عدداللاجئين نمو مطردا للوصول اعتبارا من 11 يناير 2015 الى 2503549 من السوريين المسجلين لدى الحكومة التركية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)² من مجموع السكان الاصليين البالغ عددهم 78 مليون.³ اصبحت تركيا في عام 2015، في المرتبة الاولى باعتبارها الدولة المستقبلية لأكثر عدد من اللاجئين في العالم والبلاد المجاورة لسورية التي تستضيف أكبر عدد من السوريين. ومن المتوقع أن يكون عدد المسجلين بحلول نهاية عام 2016 عبارة عن 2.75 مليون من السوريين.⁴

منذ عام 2011، تم التعامل من طرف الحكومة التركية بطريقة متزامنة مع تطور نظام الهجرة الوطني ومع خطة الاستجابة الإنسانية حول إدارة تدفق الهجرة السوري.

وتشارك حكومة تركيا والمؤسسات المركزية العامة والخاصة في إدارة الهجرة تدفق السورية إلى تركيا. المؤسسات المسؤولة مباشرة عن إدارة الأزمة السورية هي ادارة حالات الطوارئ والكوارث التابعة الى رئاسة مجلس الوزراء (AFAD) والمديرية العامة لإدارة الهجرة المؤسسة حديثا (المسؤولة عن الحماية المؤقتة، الحماية الدولية وجميع المسائل المتعلقة بالهجرة). منذ بداية تدفق الهجرة، وتعمل AFAD المتخصصة على تطوير الاستجابة الإنسانية والمسؤولة عن إدارة المخيمات.

قبل عام 2013، كانت شؤون الهجرة من تركيا تحت مسؤولية وزارة الداخلية وكان يتم ادارتها من طرف قوات الشرطة. وصدر القانون الجديد حول الأجانب والحماية الدولية في عام 2013 ودخل حيز التنفيذ في عام 2014. وينص القانون التركي الأول توفير إطار قانوني للهجرة الكلية وينص على إنشاء، مؤسسة مدنية متخصصة تحت إشراف وزارة الداخلية، والمديرية العامة لإدارة الهجرة

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016

² الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين

³ "نتائج تسجيل عدد السكان بشكل مبنی على العنوان لعام 2014". من طرف معهد الاحصاء التركي. تم الحصول على المعلومات في تاريخ 17

يناير 2016.

⁴ RP3، تركيا، 2016-2017

(DGMM)، لإدارة الحماية الدولية، والحماية المؤقتة وجميع المسائل ذات الصلة حول الهجرة. وبدأت DGMM وفروعها المحلية بالعمل بكامل طاقتها في عام 2015.

بالتنسيق مع الحكومة في تركيا، وكانت وكالات الأمم المتحدة من الجهات المهمة الفاعلة للاستجابة. وتقوم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) بزيادة وتنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة في تركيا على شكل إدارة العشر الجهات التابعة إليها وهي كل من (الفاو ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق السكان والمفوضية واليونيسيف واليونيدو وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية).

وتعتبر المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والمؤسسات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص أيضا نشطة في إدارة الهجرة السورية في تركيا.

3.2 تركيا في سياق نظام المهاجرة الإقليمية المعقدة وبناء نظام السياسة الوطنية للهجرة

بدأ تدفق الهجرة السورية إلى تركيا في وسط عمليات صنع السياسات الوطنية حول الهجرة. صدر القانون الجديد للأجانب والحماية الدولية الذي كان قيد الإعداد لعدة سنوات في عام 2013. وهو أول قانون في تركيا حول الهجرة وأول قانون للحماية المؤقتة، إدخال نهج قائم على الحقوق في تركيا ونظام السياسة العامة للهجرة. وينص القانون أيضا على إنشاء، مؤسسة مدنية متخصصة، تحت إشراف وزارة الداخلية والمديرية العامة لإدارة الهجرة (DGMM)، لإدارة الحماية الدولية والمسائل المتعلقة بالهجرة. وهذا الإطار العائد لسياسات الهجرة الجديدة يتأثر بتدفق المهاجرين السوريين إلى تركيا، وتعكس الهوية المهاجرة المتطورة لتركيا للسنوات الخمسة عشر الماضية.

كانت تركيا بلد هجرة معروفة حول إرسال اللاجئين إلى أوروبا الغربية في الستينات وحتى وقت قريب، أصبحت في عام 2015 مستقبلا للاجئين، ويرجع ذلك إلى تدفق الهجرة السوري، الذي جعل منها البلد الأول في المرتبة في العالم لاستضافة اللاجئين. منذ العقدين الأخيرين، وتركيا هي أيضا بلد لعبور المهاجرين غير الشرعيين إلى الاتحاد الأوروبي. في حين تم تكثيف هذا الوضع طوال الأزمة السورية بشكل أكبر، واصبحت قناة يرتادها الأفغان والبنغاليين والعراقيين والإيرانيين والباكستانيين وجنسيات مختلفة من غرب أفريقيا ودول الكتلة السوفياتية السابقة من أجل العبور. طول هذا الوقت، تحولت بدلا من كونها بلدا للعبور البسيط، أصبحت تركيا بلد المقصد لبعض المهاجرين من الأصول المذكورة أعلاه ومن الدول العربية وأوروبا الغربية.

تدفع الهجرة السورية إلى تركيا هي حتى الآن الأكثر أهمية في تاريخ تركيا، ولكن ليس الحدث الوحيد وليس الأول. بعد امتداد الأزمة السورية إلى العراق، بدأت تركيا باستضافة المواطنين العراقيين أيضا. وتعتبر تقديرات غير رسمية إلى أن 120,000 عراقي وصلوا إلى تركيا اعتبارا من ديسمبر 2015. يمكن للمواطنين عراقي الذين وصلوا بعد مايو 2014 إلى تركيا الحصول على تأشيرة إنسانية أو حماية دولية وهذا يعني أنها لا يزال في تركيا مجموعة من طالبي اللجوء ريثما يتم قبولهم كلاجئين من قبل بلد ثالث. بالإضافة أيضا إلى الفارين من الحرب التي وقعت في أفغانستان في عام 2014، يعتبر الأفغان أن تكون القومية الثالثة من طالبي اللجوء من المسجلين البالغ عددهم 42330 من قبل المفوضية العليا للاجئين في تركيا اعتبارا من ديسمبر 2015.⁵ عملية طلب اللجوء هي عملية طويلة ومعقدة للغاية وليس من النادر أن يمر العراقيين والأفغان من خلال وضع قانوني مختلف أثناء إقامتهم في تركيا.

الجمهورية التركية هي أحد الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لعام 1951 ولكن لم تصادق على اتفاقية عام 1967 حول الوضع القانوني للاجئين لرفع الحد الجغرافي، وبالتالي فقط يمكن فقط للفارين من العنف أو الملاحقات التي تجري في أوروبا التقدم بطلب الحصول على الوضع القانوني للاجئين في تركيا. يتم استبعاد العراقيين والأفغان والسوريين بحكم الواقع من هذا الاحتمال.

وفي نفس الخط، على الرغم من أنه يتم منح المواطنين السوريين الحماية المؤقتة، يمكن لهم أيضا الوصول إلى وضع قانوني آخر (تصريح الإقامة، طلب التأشيرة وما إلى ذلك) وتطورت تشريعات الهجرة بوتيرة سريعة خاصة على طول السنوات الماضية. وينعكس الوضع المؤقت للمواطنين السوريين في تركيا على شكل صعوبة للمواطنين في تركيا. على سبيل المثال هناك غموض حول السوريين فيما إذا كانوا "ضيوف"، "لاجئين" أم "مهاجرين". والمفردات متفاوتة أيضا وفقا للجهات الفاعلة من أجل الوصف الدقيق لوضع الحماية المؤقتة.

وهناك على المستوى الإقليمي، تعقيدات مماثلة فيما يتعلق حول الهجرات وفي تسمية النازحين السوريين في البلدان المجاورة. ليس هناك توافق في الآراء بين المجتمعات المضيفة، والجهات الفاعلة الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية والبلديات.

⁵ المفوضية السامية للاجئين للأمم المتحدة، 2015

بناء على التأمل في هذه العناصر المختلفة، فإن هذا التقرير قرر استخدام المصطلح الناشئ بين الأطراف الدولية الفاعلة على شكل "المهاجر القسري" الذي يصف السكان الذين أجبروا على الهجرة. ويهدف هذا التقرير إلى رفع مستوى الوعي حول عمل البلديات تجاه المهجرين الذين استقروا في المناطق الحضرية مع مصطلح "المهاجرين قسرا في المناطق الحضرية".

4. الاندماج الاجتماعي

في حين أن الأزمة السورية على وشك أن تصل إلى عامها الخامس، تشكل مسألة مدة بقاء السوريين في تركيا على طول السنوات الماضية علامة استفهام وهي في تطور مستمر، مما أدى إلى ظهور التحديات المعززة في وضع سياسات التكيف. واعترفت الجهات المعنية المختلفة حول تدفق المهاجرين السوريين إلى تركيا تدريجيا حول الحاجة إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي للسوريين الذين استقروا في تركيا، ولا سيما في مجالات الوصول إلى توظيف بشهادة والتعليم والصحة.

4.1. الاحتياجات الاجتماعية للسوريين في تركيا

ردت حكومة تركيا لتدفق الهجرة السورية قبل عام 2014، بناء على الاستجابة الإنسانية على مستوى عال (من خلال وضع مخيمات اللاجئين)، إلى أن أرقام السوريين في تركيا الذين استقروا في المناطق الحضرية زاد إلى حد كبير على عدد السكان في المخيمات. فقط 20% من السوريين يعيشون حاليا في المخيمات (268843 في المخيمات من أصل 2503549 سوري من المسجلين في تركيا اعتبارا من 11 يناير 2016) في 25 مخيم في منطقة جنوب شرق الأناضول.⁶

الجدول 1: توزيع السكان في 25 مخيم في 10 ولايات تركيا (حسب المخيم - الولاية)

المصدر: AFAD, <https://www.afad.gov.tr/EN/IcerikDetay1.aspx?ID=16&IcerikID=848>, تم الوصول في 11 يناير 2016

Current Status in AFAD Temporary Protection Centres				
PROVINCE	TEMPORARY PROTECTION CENTER	SHELTERING		TOTAL POPULATION
		TYPE	TPC POPULATION	
HATAY	Altınözü 1	263	Units	1.331 Syrian
	Altınözü 2	622	Tents	2.935 Syrian
	Yayladağı 1	236	Tents	2.730 Syrian
	Yayladağı 2	310	Units	3.167 Syrian
	Apaydın	510	Tents	5.310 Syrian
GAZIANTEP	İslahiye 1	1.898	Tents	8.420 Syrian
	İslahiye 2	2.364	Units	10.512 Syrian
	Karkamış	1.686	Tents	9.548 Iraqi
	Nizip 1	1.858	Tents	7.229 Syrian
	Nizip 2	938	Containers	10.554 Syrian
ŞANLIURFA	Ceylanpınar	4.771	Tents	4.885 Syrian
	Akçakale	5.000	Tents	22.079 Syrian
	Harran	2.000	Containers	29.418 Syrian
	Viranşehir	4.100	Tents	14.033 Syrian
	Suruç	7.000	Tents	18.195 Syrian
KİLİS	Öncüpınar	2.063	Containers	25.948 Syrian
	Elbeyli Beşiriye	3.592	Containers	10.402 Syrian
MARDİN	Midyat	1.300	Tents	23.381 Syrian
	Nusaybin	3.270	Units	3.135 Syrian
	Derik	2.100	Units	1.734 Iraqi
KAHRAMANMARAŞ	Merkez	3.684	Tents	0 Iraqi
OSMANIYE	Cevdetiye	2.012	Tents	8.987 Syrian
ADİYAMAN	Merkez	2.260	Tents	18.176 Syrian
ADANA	Sarıçam	2.162	Tents	9.367 Syrian
MALATYA	Beydağı	2.083	Containers	9.997 Syrian
				10.787 Syrian
				7.865 Syrian

⁶ <https://www.AFAD.gov.tr/EN/IcerikDetay1.aspx?ID=16&IcerikID=848>

بينما توفر المخيمات مستويات عالية من الخدمات (الإيواء والصحة والتعليم والتغذية وغيرها): ارتفاع عدد اللاجئين الذين استقروا في المناطق الحضرية مما أدى إلى زيادة التحديات ، ولا سيما في الوصول إلى السكان والحالات الضعيفة وتيسير الحصول على الخدمات.

بالنسبة إلى الاحتياجات الاجتماعية للسوريين في تركيا، هناك أولويات بالإجماع حول ضرورة تعزيز فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، بغية الحفاظ على العيش المكتفي ذاتيا جنبا إلى جنب مع تقديم الدعم لتركيا ومواطنيها في مواجهة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية لاستضافة السوريين .

على الرغم من أن الخدمات الاجتماعية تمنح مجاناً إلى أن تصريح العمل محصور الحصول عليه من خلال التشريعات الوطنية، ولا تزال هناك العديد من التعقيدات في هذا السياق.. وتعتبر وزارة التربية الوطنية أنه من بين الأطفال السوريين 589500 في سن الدراسة في تركيا، ويصل هذا العدد إلى 250.000 من المسجلين حالياً في المدارس مع خطة إضافية لتسجيل 137650 تقريباً في منتصف 2016.⁷ تم في عام 2013، تسليط الضوء على تقييم وطني يبين أن 60٪ من السوريين الموجودين في خارج المخيمات يمكن لهما الوصول إلى الخدمات الصحية التركية، ويعاني أكثر من 54 في المئة مصاعب في الحصول على الدواء. ويرجع ذلك أساساً إلى نقص المعلومات، وعدم القدرة على التواصل باللغة التركية⁸. ويتم البيان أنه في القطاعات التعليمية والصحية، يفيد المواطنين الأتراك أنهم يعانون من الخدمات الاجتماعية المتوترة، بشكل أكبر في المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا.

وظل العمل والوصول إلى وسائل كسب الرزق قضية رئيسية كما هو الحال في منطقة جنوب شرق الأناضول، ويتم البيان حول أن المصدر الرئيسي لدخل الأسر هو على شكل المدخرات من بيع الأصول والتحويلات المالية. ووصلت هذه المدخرات إلى نهايتها منتلك الوسائل المعيشة بعد عدة سنوات من البقاء في تركيا. وبالإضافة إلى ذلك تم البيان حول أن العمل غير الرسمي وحالات الاستغلال التي كانت أيضاً مصدر قلق لبعض المواطنين الأتراك بسبب المنافسة المحتملة في سوق العمل⁹.

4.2. من النهج الإنساني لنظام العمل ودعم المجتمعات المضيفة التركية

في حين أن مختلف الجهات الفاعلة المعنية (حكومة تركيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والبلديات) اعتمدت أولاً على النهج الإنساني لتلبية احتياجات السوريين، وقد تطور النهج من طرف مختلف الجهات الفاعلة "الآن الاعتراف بأن بقاء السوريين في تركيا تحتاج إلى التخطيط على المدى الطويل.

طوال هذه الأزمة، قدمت الحكومة التركية استجابة للطوارئ القياسية بشكل رفيع المستوى (لا سيما في إعداد المخيمات). على طول المدى من تدفق الهجرة، تكيفت سياسات الحكومة للاحتياجات المتغيرة "تغيرات عدد الشعب السوري تدريجياً والإطار القانوني اللازم ووضع نظام للمؤسسات وآليات التنسيق والأدوات القانونية. نهج الحكومة حول النظر إلى الشعب السوري هو على شكل الحماية ويتم استخدام مصطلح "الضيوف" من أجل المستقرين في المدى المتوسط على أراضيها والذين يكونون على استعداد للعودة إلى ديارهم بمجرد انتهاء الصراع¹⁰.

و السوريين في تركيا في هذا السياق هم تحت الحماية المؤقتة، وهو وضع قانوني يضمن لهم مبدأ عدم الإعادة القسرية، والبقاء القانوني في تركيا لمدة مؤقتة،¹¹ ومنح الوصول المسؤول في الصحة والتعليم المؤسسات العامة بشكل مؤقت. وتم إضافة مجموعة من الحقوق والواجبات مؤخراً بناء على موافقة مجلس الوزراء وصدور اللائحة الثانوية للحماية المؤقتة الذي يسمح السوريين لتقديم طلب الحصول على تصاريح العمل في تركيا مع لوائح محددة وفقاً لقطاعات العمل¹². هذا الإجراء ينبغي أن يسمح الشعب السوري زيادة قدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وسوف يؤدي الحصول على فرص العمل وسيلة لتحويل وجود اللاجئين السوريين إلى فرصة لتركيا، لأنهم سوف يساهمون في النمو الاقتصادي من خلال العمل. بالإضافة إلى هذه اللائحة، تزيد إجراءات الجهات الدولية بشكل متقارب مع زيادة احتياجات الإدماج

⁷ البنك الدولي، 2015

⁸ AFAD، 2013

⁹ البنك الدولي، 2015

¹⁰ البنك الدولي، 2015

¹¹ لم يتم تعريف هذه المدة في القانون، وسيتم إنهاؤها عندما يتم إعطاء القرار حول ذلك من قبل الحكومة التركية.

¹² تم نشر التشريع في الجريدة الرسمية بتاريخ 15 يناير 2015. تم نشر هذا التشريع المنتظر لعدة أشهر بناء على المناقشات الجارية بشأن التحدي المتمثل في وضع المتابعة لسياسات التوظيف المفيدة لسوق العمل في تركيا (البنك الدولي، 2015). وينص التشريع حول أنه لا يمكن أن يزيد عدد الأجانب في مكان العمل من المشمولين بالحماية المؤقتة عن 10٪. وسوف يتم إعفاء اللاجئين الذين يعملون بالأعمال الموسمية في مجال تربية المواشي والزراعة من الحصول على تصريح العمل.

الاجتماعي للسوريين من خلال البرامج الموجهة نحو التنمية والدعم للمجتمعات المضيفة التركية. واحد اهم الخطوات الكبيرة في هذا النهج في قمة الاتحاد الأوروبي وتركيا التي جرت في نوفمبر تشرين الثاني عام 2015، تم اجراء اتفاق يشمل صناديق جديدة مخصصة¹³ للتنمية في البلدان المجاورة مع التركيز بوجه خاص على التعليم، والتنمية المحلية والبرامج الصامدة المرنة في تركيا.

5. البلديات وتدفق الهجرة السورية إلى تركيا

تظهر البحوث الميدانية والمقابلات التي اجريت بأن البلديات في الوقت نفسه تتأثر بشكل مباشر بالأزمة وكانت نشطة في مجال تقديم الخدمات ولكن لا تزال غير معترف بها في نظام المساعدات الإنسانية والإنمائية.

5.1. تصنيف البلديات والحكومات المحلية في تركيا

بلديات تركيا لديها قوة الاختصاص على المناطق الحضرية المأهولة بالسكان بدءا من 5000 نسمة، وأكثر من ذلك. هناك 1،395 بلدية في تركيا ويتم التعرف عليها من خلال وضعهم القانوني والواجبات التي يتمتع بها الممثل الرئيسي للإدارة المحلية.

يوجد هناك بالإضافة الى ذلك مستويين ذات صلة من ناحية الحجم بشكل اصغري واعظمي في تركيا على شكل: القرى والبلديات الكبرى.

وفي حال كان عدد السكان أقل من 5000 نسمة، يتم اعتبار المنطقة على شكل قرية من الناحية القانونية، ويتم تمثيلها من طرف مختار منتخب، لديه سلطات تنفيذية حول تقديم الخدمات من خلال ممثلي المنطقة والحكومة المركزية.

البلدية الكبرى هي هيكل على شكل مظلة مشرفة على البلديات في البلدات (على الأقل 3 بلديات ضمن البلدية الكبرى). وتعمل البلدية الكبرى اعلى التنسيق والتخطيط الشامل في المنطقة الحضرية وتقديم الخدمات الحضرية والكبرى والشاملة. اعتبارا من تعديل قانون البلديات الكبرى في عام 2012، وصل العدد الإجمالي للبلديات الكبرى في تركيا الى 30 بلدية.

يحق للبلديات والادارات المحلية إنشاء اتحاد للادارات المحلية لتقديم الخدمات المشتركة وتشجيع الأنشطة التعاونية فيما بينها. تتمتع الاتحادات بتسلطات وصلاحيات وحقوق البلديات والسلطات المحلية الأخرى. وقد تركز هذه الاتحادات على الخدمات المشتركة المحددة (مثل تشغيل المطاعم الصحية، إدارة النفايات وما إلى ذلك)، والسعي لإنشاء شبكة على نطاق البلاد حول موضوع محدد أو تعمل على أساس المحافظة المحددة أو الجغرافية الإقليمية من أجل الدفاع عن الحقوق أو لأغراض مماثلة. تم تأسيس الاتحادات الوطنية في جميع أنحاء البلاد والمكونة من البلديات، في منتصف الاربعينات مع على شكل روابط غير حكومية (جمعيات)، وتم في عام 2002 تأسيس اتحاد بلديات تركيا، وتم تأسيسها كهيئة عامة تقوم بتمثيل جميع البلديات (على أساس العضوية "الإجبارية") من البلديات الموجود في الدولة¹⁴.

إدارات الولايات الخاصة هي التقسيمات الإدارية المحلية للحكومة المركزية. هناك ادارة ولاية خاصة واحدة في كل ولاية وتتكون من ثلاث هيئات هي: مجلس المحافظة العام (هيئة منتخبة)، اللجنة التنفيذية والمحافظ. وهناك داخل اللجان التنفيذية، مديريات يمثلون الوزارات على تنفيذ القرارات المتخذة على الصعيد الوطني.

5.2. الحكم الذاتي المالي وموارد البلديات

يتم تشكيل رسوم البلديات في تركيا من خلال مصدرين هما: (1) تخصيصات الحكومة المركزية، بما في ذلك الأسهم من عائدات الضرائب الوطنية، و المساعدات المالية المقدمة من قبل الحكومة المركزية، والقروض والمنح. (2) الإيرادات الناشئة محليا، بما في ذلك الضرائب والرسوم ورسوم الاستخدام، والمساهمة في استثمارات البنية التحتية، والدخل القادم من الأصول البلدية، والإيرادات

¹³ مجلس الاتحاد الأوروبي، 29 نوفمبر 2015

¹⁴ UCLG-MEWA, 2013

القادمة من أنشطة تنظيم المشاريع، والإيرادات الأخرى¹⁵. تبقى الضرائب المحلية أقل من ميزانيات البلديات التي تعتمد بشكل رئيسي على الحوالات الوطنية.

ويستند نظام الحوالة والتخصيص للادارات الوطنية للبلديات في تركيا على المنح والإيرادات المشتركة (نسب معينة من عائدات الضرائب من الموازنة العامة مثل ضرائب الدخل والاستهلاك) التي تم تحديدها من قبل الحكومة المركزية. ويتم استخدام معايير معينة مثل السكان، والمساحة وعدد من القرى في مؤشرات المدن، وسكان الريف وتنمية المدن لتوزيع التحويلات بين الادارات المحلية. ويمكن للبلديات أن تشارك في الاقتراض المحلي والأجنبي. ويتم تنويع الاقتراضات البلدية، من حيث المبدأ بما يتناسب مع الإيرادات السنوية. ويخضع الاقتراض من الخارج لموافقة وزارة المالية وتركز بشكل كبير على البلديات الحضرية. البلديات لديها معدلات عالية من الاستقلالية خصوصا لتلبية احتياجات البنية التحتية الجديدة¹⁶.

وتامشيا مع الوضع قبل انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي، قامت العديد من البلديات بتأسيس العلاقات مع الاتحاد ومع الجهات العالمية الأخرى. وجزء من عمل تلك الدوائر هو الحصول على أموال المشاريع الدولية ومن الاتحاد الأوروبي.

تتنوع الممارسة العملية والمالية وتقديم الخدمات والقدرات وتطوير المشاريع من طرف البلديات على نطاق واسع من بلدية إلى أخرى. ويرتبط هذا التمايز جغرافيا، أيضا على مستويات مختلفة من التنمية القائمة بين مناطق مختلفة من تركيا.

والصعوبة الرئيسية في بلديات تركيا هي الحصول على الأموال وعدم وجود موظفين مؤهلين والخبرات في مجال تطوير المشاريع.

5.3 تصنيف الاماكن التي يقيم فيها السوريون في بلديات تركيا

وتبين الأرقام الرسمية الصادرة مؤخرا حول السوريين الموجودين في المدن استنادا إلى أرقام التسجيل الرسمية تعود إلى فبراير 2015¹⁷ بأن العدد الإجمالي للسوريين في تركيا هو 1,650,000. تكون الادارات المحلية قادرة في العادة من خلال قنوات الاتصال الخاصة بها على تقييم وتوفير أعداد التقديرات مع المنظمات غير الحكومية لرفع مستوى الأرقام الرسمية بين 15-25% من أجل الحصول على الأرقام بما في ذلك السوريين الغير مسجلين تحت الحماية المؤقتة (سواء كان لديهم تصاريح الإقامة، تصريح العمل أو أي وثائق صادرة من طرف الدولة التركية). وبالتالي، فإن الأرقام للاجئين في هذا التقرير، هي عبارة عن ارقام متوقعة (على سبيل المثال: 300,000-350,000 - هو الإصدار الرسمي الأخير في عام 2015، وذلك بناء على المقابلات مع المسؤولين المحليين والمنظمات غير الحكومية، بناء على الأرقام التي تم الحصول عليها منها، وبناء على أرقام عام 2015 الرسمية وجد انه قد تم جمعها بشكل متوقع) تشمل المصادر والمقابلات المختلفة المستخدمة لهذه الدراسة.

المدن التركية التي تستضيف أكبر عدد من السوريين خارج المخيمات (التي تحتل المرتبة الأعلى وصولا الى الأدنى) هي على الشكل التالي: اسطنبول (305.000-400.000)، غازي عنتاب (238.000-350.000)، شانلي اورفا (250.000-400.000)، هاتاي (330,000)، أضنة (111.000)، كيليس (90.000-120.000)، مرسين (114.000)، ماردين (78000)، إزمير (73.000-100.000)، قهرمان ماراش (52000).

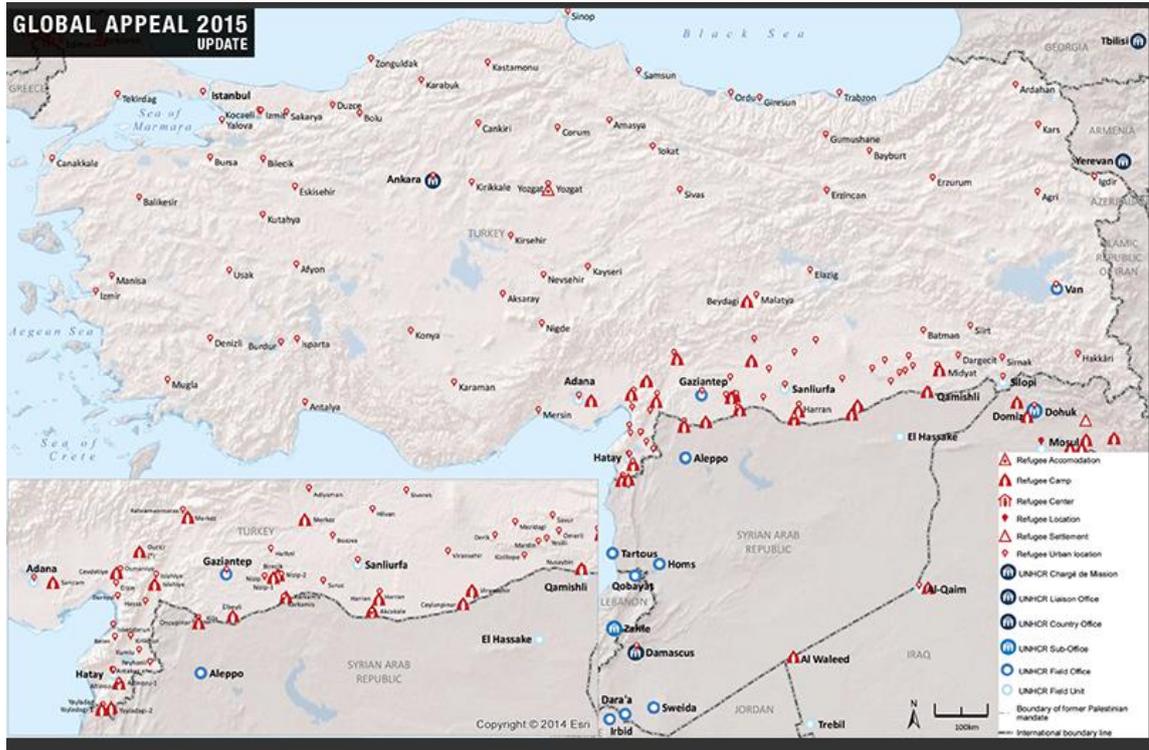
وعلى الرغم من تلك المدن تستضيف أكبر عدد من المواطنين السوريين، تلقى العديد من البلديات الصغيرة أيضا جزءا هاما من تدفق الهجرة بما يتناسب مع حجمها.

الجدول 2: خارطة الاماكن التي يقيم فيها السوريون في تركيا

¹⁶ المرصد العالمي للديمقراطية المحلية، 2010

¹⁷ الأرقام المنشورة في م أردوغان، 2015

المصدر: الملف العملياتي للدول الصادر من طرف المفوضية السامية للاجئين للامم المتحدة،
<http://www.unhcr.org/pages/49e48e0fa7f.html>



5.3.1 منطقة جنوب شرق الأناضول في تركيا

منذ عام 2011 حتى الآن، تشكل منطقة جنوب شرق الأناضول في تركيا المنطقة الاولى في استضافة السوريين. نحو 1.25 مليون سوري (نصف مجموع السوريين في تركيا) استقروا في هذه المنطقة.

بعض المدن الرئيسية في المنطقة مثل غازي عنتاب، شانلي اورفا وهاتاي تجذب السوريين بسبب الفرص الاقتصادية، والقرب الجغرافي والثقافي والشبكات الاجتماعية القائمة.

وأفاد مسؤولو البلدية عن خصوصية المنطقة: المدن الصغيرة تستضيف عددا نسبيا عاليا من السوريين، وهذا هو الحال بالنسبة لكليس التي تستضيف سوريين اكثر من عدد سكانها (تقريبا 120.000 سوري مقابل 90.000 مواطن تركي). القضايا الاجتماعية والتوترات الاجتماعية هي أعلى نسبيا في هذه المنطقة. نسبة السوريمقارنة مع الشعب التركي هي 0.95 في كليس. وفي أورفا هي 0.20 بينما في ماردين وغازي عنتاب هي 0.12.

في حين أن بلديات منطقة جنوب شرق الأناضول في تركيا هم من السكان من ذوي الاحتياجات الإنسانية، وهم الآن يواجهون مباشرة القضايا المتعلقة بالاماكن المعيشية على المدى الطويل (الضغط على الخدمات البلدية، والحاجة إلى تطوير برامج التماسك الاجتماعي وما إلى ذلك). ووصل عدد السوريين في غازي عنتاب، ليكون أعلى بالفعل من عدد السكان المخطط له في الخطة الاستراتيجية للبلدية لعام 2036.

5.3.2 المدن الساحلية

المدن على طول الساحل مثل مرسين وماردين وأزمير تستضيف أيضا كثافة سكانية عالية من المواطنين السوريين، بسبب موقعها الجغرافي وإمكانية العبور إلى أوروبا من البحر. تترحب لك البلديات بعدد من المهاجرين 'على هذه الخطوة' مع ميزات معينة في استقرارهم في المدينة، كما أن العديد منهم يبقون بغرض العبور فقط عن طريق المدينة لفترة في كثير من الأحيان.

5.3.3 اسطنبول ومنطقة بحر مرمرية

جذبت اسطنبول بسبب تركيزها على الفرص الاقتصادية وشبكات الاجتماعية الموجودة فيها عددا كبيرا من السوريين. كما واستقبلت بلديات منطقة مرمرية، عددا كبيرا من السوريين بما يتناسب مع حجمها.

5.3.4 مناطق اخرى من تركيا

وتبين الارقام المنشورة في عام 2014، التي تقوم بتسليط الضوء على 9 ولايات تركية فقط من مجموع 81 ولاية لا يوجد فيها سوريين، وهي كل من تونجلي، بيبورت، أردهان، إغدير، سينوب، كاستامونو، ارزينجان، جيسون، غوموشهانة¹⁸. وتبين التوقعات انه في عام 2016، نظرا لارتفاع الهائل لتدفق السوريين في تركيا، سوف يكون السوريين موجودين في كل ولاية في تركيا. وعلى الرغم من الولايات الأخرى تستضيف عدد اقل من السوريين، تعمل بلدية كل ولاية تركية بشكل يتناسب مع حجمها وقدراتها على التعامل مع تدفق السوريين في نطاق اختصاصها.

5.4. التأثير على المدن وعمل البلديات في تركيا

وجد بناء على التقرير المنظم من طرف الفرقة العاملة العائدة الى منظمة منظمة المدن المتحدة والادارات المحلية فرع الشرق الاوسط وغرب آسيا ،¹⁹ في عام 2013 ولوحظ أن بلديات منطقة جنوب شرق الاناضول في تركيا شعرت بتخفيف لاضغط نظرا للدعم المقدم من الحكومة المركزية بشأن السوريين. ومع ذلك ففي وقت إعداد هذا التقرير، كان الدعم الحكومي الوطني في الوقت المحدد وليس مؤطرة بعد ضمن عملية التنسيق الوطنية. بعض البلديات وضعت مخصصات البنى التحتية الاجتماعية الخاصة بها في الاستخدام. وهو الحال في بلدية غازي عنتاب، من بين أولى البلديات التي عملت على دعم المدارس السورية ضمن المدينة. وكان اتحاد بلديات تركيا نشط في تقديم دعم مادي مثل المواد الغذائية والمساعدات العينية، شاحنات القمامة وسيارات الإسعاف أيضا.

وبالنظر إلى أن السوريين استقروا في أراضي البلديات والتي تندرج تحت المسؤولية القانونية، تعمل بعض البلديات على طول سنوات على اعداد البنى التحتية والخدمات الاجتماعية للسكان السوريين. ويشكل عامل رئيس البلدية والإرادة السياسية عامل مهم في تعزيز وتطوير هذه الخدمات.

تعمل البلديات التي طورت الخدمات الاجتماعية تجاه السوريين لمواجهة التحدي المتمثل في تطوير الحلول المخصصة، مع دعم الجهات الفاعلة الإنسانية والتعامل مع الصعوبات ذات الصلة التي ترتبط الزيادة السريعة في تقديم الخدمات.

" نحن نتعامل مع دولتين "بيتسم رئيس قسم الخدمات الاجتماعية في بلدية غازي عنتاب قائلا ذلك، بعد تقديم تفصيل عن الخدمات الحالية من أجل الشعب السوري وبينما كان يجيب على الهاتف المحمول مع ممثل جمعية تركية تنتظر الاستلام.

وأفادت بعض البلديات انها تواجه الصعوبات المدرجة أدناه بسبب تدفق المهاجرين من اللاجئين السوريين إلى تركيا. ظهرت هذه التحديات على اختلاف وعلى نطاق واسع من بلدية إلى أخرى، تبعا لحصة السوريين المستقرين، والقدرة على تطوير المشاريع وتمويلها. بصفتهم مديري المدن، لا تتعامل البلديات فقط مع الاحتياجات المباشرة للسكان السوريين ولكن أيضا مع بعض القضايا المترابطة مع الحياة الحضرية والتعايش مع المواطنين الأتراك.

الصعوبات التي أبلغت عنها البلديات:

- الضغط على البنى التحتية (المياه، الكهرباء، إدارة النفايات)
- الضغط على المرافق والخدمات الاجتماعية القائمة
- ارتفاع أسعار المساكن
- العجز في الإستجابة على الاحتياجات الاجتماعية الأخرى للسوريين.
- التوترات الاجتماعية مع سكان المدن في تركيا، السخط بسبب الشعور التوجه غير العادل للخدمات الاجتماعية للسوريين في والمنافسة على سوق العمل

¹⁸ م أردوغان، 2014

¹⁹ UCLG-MEWA, 2013.

- الحواجز اللغوية تشكل عائقاً لتوفير الدعم للسوريين
- صعوبات في تطوير تكييف الخدمات النفسية والاجتماعية

وتم تطوير الأنشطة والحلول الاجتماعية التالية من طرف البلديات على شكل استجابة على سكن السوريين في مدينتهم:

- المساعدات العينية: أفادت عدة بلديات عن توزيع السلل الغذائية والبطانيات والملابس والمنتجات ذات العلاقة للأسر الأكثر احتياجاً.
- الوصول إلى المعلومات والخدمات الاجتماعية: قام عدد من البلديات باتخاذ التسهيلات اللازمة من أجل تسهيل الوصول إلى المؤسسات العامة في مدينتهم، وخاصة في مجال الصحة والتعليم. أفادت البلديات انها تحصل على العديد من الاستفسارات من قبل مواطنين سوريين طلب معلومات عن كيفية حصول على المعالجة على سبيل المثال. أدى تكاثر تلك الطلبات على طول الوقت لإنشاء نظام الإحالة الرسمي للمستشفيات والمدارس والمؤسسات العامة الأخرى. حيث تقوم البلدية البلدية بتحديد الاتصال مع المستشفيات والمدارس ومديريات المحافظات ذات الصلة أولاً على أساس مخصص وبعد ذلك يصبح ممارسة منتظمة مما يؤدي في بعض الأحيان إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الخدمات الاجتماعية. هناك عدد قليل من البلديات طورت المرافق والخدمات الاجتماعية الخاصة بها "أو أنشأت التعاون اللازم للقيام بذلك (تأسيس منظمة غير حكومية في البلدية أو العمل مع المنظمات غير الحكومية). ذكرت البلديات أيضاً توفير المعلومات حول مجموعة واسعة من الإجراءات القانونية (سواء الحصول على وثائق في تركيا أو عملية تتعلق حول الحياة في المدينة).
- التعامل مع التوترات الاجتماعية: ذكرت بعض البلديات انها تعمل لتقديم المساعدات ليلاً، وذلك لتجنب زيادة التوترات بين مواطنيها. قررت بعض البلديات فتح المرافق والخدمات الاجتماعية على حد سواء التي تعود بالفائدة على الشعب السوري والشعب التركي بشكل مشترك في المدينة.

طوال تلك الإجراءات، فإنه يمكن أن يكون لاحظت أن البلديات على حد سواء لعب دور فاعل في الحكم الإنساني (عن طريق توزيع السلع الضرورية أولاً) والاندماج الاجتماعي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، إلى المعلومات في الحياة في المدينة وذلك من خلال التعامل مع التوترات الاجتماعية. في حين أن بعض البلديات قامت ببساطة ببعض الإجراءات في الوقت المحدد مع نطاق محدود، قرر البعض الآخر لتطوير البنى التحتية للخدمات الاجتماعية للمواطنين السوريين.

5.5. أفضل الممارسات: البلدية التي وضعت الخدمات الاجتماعية للبنية التحتية للسوريين - بلدية غازي عنتاب

وضعت بلدية غازي عنتاب الخدمات الاجتماعية التالية للسكان السوريين الذين استقروا في المدينة:

ضمن مديريات الصحة والخدمات الاجتماعية في بلدية غازي عنتاب:

مديرية الخدمات الاجتماعية الفرعية

يتم في منطقة برلكايا وبكر بي وحاجي بابا تقديم الطعام في 3 مطابخ عامة (تعمل يوم الاثنين والأربعاء والجمعة)، وتوفر 69000 وجبة غذائية. يستفيد كل من السوريين والأتراك من الخدمة على حد سواء.

وبالإضافة إلى ذلك، العديد من الخدمات الاجتماعية من بلدية غازي عنتاب مفتوحة للمواطنين السوريين:

- يرحب مأوى بلدية غازي عنتاب للنساء بالنساء اللاتي يعانين من العنف وفي حاجة إلى الدعم بما في ذلك النساء من المواطنين السوريين.
- ويقدم مركز بلدية غازي عنتاب للدورات المهنية والفنية (Gamek) حاليا خدماته الموسعة للمواطنين السوريين ايضا.
- ويقدم مستشفى بلدية غازي عنتاب والمراكز الطبية والرعاية الصحية الخدمات لنحو 30.000 من السوريين مجاناً ومن المخطط انشاء مركز من اجل العلاج النفسي والاجتماعي.
- ووضعت بلدية غازي عنتاب أيضا مركز البحوث الاجتماعية (SARMER) من اجل تحليل الاحتياجات وتحليل تنفيذ سياسة الخدمات الاجتماعية وتكييفها وفقا للاحتياجات وحالات الطوارئ.

مديرية شؤون الهجرة الفرعية - مديرية شؤون الهجرة الفرعية لبلدية غازي عنتاب هو ابتكار بلدي يسمح ادارة الأنشطة المتعلقة بالهجرة وتعزيز نطاق ورؤية المدينة.

وهناك ضمن بلدية غازي عنتاب مراكز التعليم هما "مراكز التعليم والمعلومات للضيوف السوري". في تلك المراكز، يتم توفير تعليم اللغة التركية إلى حوالي 1400 طفل سوري بما في ذلك تعليم اللغة التركية والتعليم على أساس منهج الحكومة السورية المؤقتة. ويهدف الوصول الآن إلى 2.990 طالب.

في عام 2015، قدم مركز انصار الاجتماعية والصحية والنفسية والقانونية، والتعليمية، خدمات المشورة والتنسيق الخدمات إلى 1،016 من الضيوف السوريين.

بلدية غازي عنتاب هي من بين البلديات النشيطة جدا في تركيا في تطوير البنى التحتية والخدمات الاجتماعية للسكان السوريين الذين استقروا في المدينة. تتوقع بلدية غازي عنتاب في الميزانية المؤقتة لعام 2016، تخصيص 1.850.000 ليرة تركية (786،609 دولار أمريكي) من اجل الأنشطة المكرسة بما في ذلك للمواطنين السوريين.

تعتبر بلدية غازي عنتاب بحاجة الى تمويل اضافي على الرغم من أنها وضعت البنى التحتية الاجتماعية في خدمة السوريين، وهو أمر مهم للغاية. وتناولت البلدية أولوياتها على النحو التالي:

1- الإسكان

ويجري حاليا تطوير مشروع سكني كبير في غازي عنتاب (لاستضافة 50.000 شخص) ولكن بسبب القيود القانونية السوريين ليسوا من بين المستفيدين.

2- التعليم

تعتبر بلدية غازي عنتاب أنه من أصل 92.000 الأطفال السوريين الذين استقروا في غازي عنتاب فقط 55.000 يمكنهم الوصول حاليا للتعليم. بلدية غازي عنتاب قادرة على توفير الكادر التعليمي المؤهل من البلدية، ولكن هناك حاجة الى مراكز جديدة للتعليم

ضرورية.

3-المراكز المجتمعية

تم تطوير مركز انصار بواسطة بلدية غازي عنتاب، على الرغم من أنه يخدم تقريبا 1000 سوري، الى انها غير كافية بعد. ويحكم موقعها الكائن في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية بالكاد يمكن الوصول إليها من بعض الأحياء الأخرى وخدماتها تقتصر على تقديم المشورة. هناك حاجة للمراكز المجتمعية الجديدة لتوفير الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية والاجتماعية جنبا إلى جنب مع الخدمات الأساسية والخدمات وتقديم المشورة.

4- النقل

تقوم بلدية غازي عنتاب بتوفير وسائل النقل إلى 1300 من الأطفال السوريين للذهاب إلى مدرستين مختلفتين. ومع ذلك، توتر النقل البلديا حاليا بسبب تقديم 4 خدمات يوميا.

5.6. التحديات التي تواجهها البلديات في تطوير الخدمات الاجتماعية للسوريين

أفادت البلديات التي تقوم بتطوير الخدمات الاجتماعية للسوريين انها تواجه المشكلات التالية:

- تطوير الخدمات الاجتماعية للسوريين المتقربين في مدينتهم ينشأ ضغطا على ميزانية البلديات
- لا تزال من غير المؤكد من اجل البلديات فيما اذا كان تقديم المساعدات الاجتماعية للسوريين تقع ضمن النطاق القانوني لعملهم ام لا. ولدى الرجوع إلى مادة القانون البلدي الذي يشير إلى أن كل شخص يعيش على أرض المدينة الذي يقع ضمن نطاق مسؤولية البلدية يجب تقديم الخدمات الاجتماعية له. وبالتالي، يمكن للسكان السوريين الذين استقروا داخل أراضيها الحصول على مساعدات البلدية.
- نقص في المعرفة بشأن السكان السوريين استقروا في أراضي البلديات
- الصعوبات لإنشاء التنسيق مع البلديات الأخرى والجهات الفاعلة الأخرى، لتبادل البيانات لوضع معايير مشتركة. حول هذا الموضوع، تمت الإشارة إلى ضرورة إنشاء قاعدة بيانات مشتركة مرارا وتكرارا.

المادة رقم 13-

كل شخص يعيش في المدينة هو فرد منها. يحق لساكني المدينة المشاركة في صنع القرار حول الخدمات البلدية، والحصول على معلومات الأنشطة البلدية والاستفادة من المساعدات التي توزعها إدارة البلدية. يجب تقديم المساعدات في مثل هذه الطريقة بشكل لا تجرح كرامة الإنسان.

يجب ان تقوم البلدية ببذل جهودا اللازمة لتطوير العلاقات الاجتماعية والثقافية بين سكان المنطقة والحفاظ على القيم الثقافية. واتخاذ خطوات لضمان أن الجامعات والمؤسسات العامة المهنية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والخبراء يشاركون في هذه الجهود.

كل شخص مقيم أو حاضر أو لديه اتصالات داخل حدود البلدية يجب عليه الامتثال لقرارات الشرعية البلدية والأوامر والإعلانات ودفع الضرائب والرسوم البلدية، والاجور، والمدفوعات والمساهمات الاخرى اللازم دفعها.

المادة رقم 38-

يمكن لرئيس البلدية إعداد ميزانية المساعدات الاجتماعية الموجهة إلى الفقراء والمعوزين المستقرين في منطقته.

يتم تنظيم بعض الاجراءات من أجل التعامل مع هذه النقطة الأخيرة على شكل راءات للاتصال وتبادل المعلومات وتنظيمها. ذلك هو الحال بالنسبة للاتحاد بلديات منطقة مرمرة التي نظمت في نوفمبر تشرين الثاني عام 2015، ورشة عمل مع المفوضية اسلسامة للاجئين فرع اسطنبول وممثل DGMM في اسطنبول والمسؤولين من 21 من البلديات والأكاديميين والباحثين من أجل مناقشة وتبادل القضايا التي تواجه البلديات تجاه السكان السوريين في أراضيها.

6. الجهات الفاعلة في الأزمة السورية وعملية التنسيق: وشاركت البلديات بشكل هامشي

6.1. عملية التنسيق

وعلى عكس الأردن ولبنان، كان رد تركيا إلى إدارة تدفق الهجرة السورية إلى أراضيها عملية تقودها الحكومة والتي أدت إلى الإعداد لأعلى آليات التنسيق، تبقى مع ذلك البلديات المعنية مهمشة ضمن تلك الآليات التنسيقية.²¹

6.1.1 الحكومة التركية - التنسيق مع الجهات الفاعلة

من الجانب الحكومي، عاجت العديد من المؤسسات العامة تطوير السياسات 'والمساعدات الإنسانية ذات الصلة لتدفق الهجرة السورية. منذ منتصف عام 2015، تم وضع آليات التنسيق وتعزيز لتوفير مخططات جديدة للتنسيق متعدد الفاعلية ليس فقط داخل الحكومة ولكن تشمل أيضا وكالات الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة غير الحكومية والادارات المحلية.

حتى عام 2015، كان يتم التركيز على الوالي المنسق في غازي عنتاب (جنوب شرق تركيا) وكان تنسيق الشؤون المتعلقة بالسوريين محصورا فيه. في يوليو 2015، تم تعيين مكتب تنسيق الهجرة من طرف رئاسة الوزراء لتعزيز آليات التنسيق الوطنية. في أكتوبر عام 2015، أنشئت لجنة شؤون اللاجئين السوريين من قبل رئاسة الوزراء. وهي مقسمة في 6 مجموعات عمل هي (التعليم، الصحة،

²⁰ ترجمة غير رسمية من المادة 13 من قانون البلديات.

²¹ البنك الدولي، 2016

الاقتصاد، العمل والتنمية والمساعدات الإنسانية والخدمات الدينية والتعليم الديني، وأخيرا الدعم الاجتماعي والاندماج). وتهدف كل مجموعة تعمل في تنسيق تطوير الأنشطة بين الوزارات (وزارات الصحة والتربية والتعليم، الأسرة والسياسات الاجتماعية، العمل والضمان الاجتماعي، ووزارات الشؤون الخارجية والتنمية)، والمؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة. تشارك اتحاد بلديات تركيا في هذه العملية آلية، لأن الممثلين الرئيسيين هم البلديات.

ويتم اجراء آليات التنسيق على مستوى الولايات بشكل مماثل من قبل الادارة الخاصة للولاية وAFAD. وتم الحضور من قبل مديريات المحافظات، ووكالات الأمم المتحدة الميدانية والمنظمات غير الحكومية البلديات الاساسية المنضبطة النشطة بشأن القضية السورية. يبدو أن حضور البلديات يعتمد جزئيا على العلاقات البلديات مع ادارة الولاية الخاصة وAFAD.²² تدعي البلديات في مدينتي شانلي اورفا وكيليس، انها شاركت أيضا في عملية التنسيق التي تقودها AFAD.

اعرب مسؤولو البلديات من جنوب منطقة الأناضول الشرقية انها تود ان تساهم بشكل اكبر في النشاطات بشكل منتظم، لا سيما في موضوع النقل المدرسي. ولكن نظرا لعدم وجود الوسائل، لم يتم التمكن من المتابعة بشكل مركز.

تعمل المديرية العامة لإدارة الهجرة (DGMM) على شمل البلديات تدريجيا. على سبيل المثال، كان لمؤتمر بعنوان "الهجرة غير النظامية في تركيا" في 4-5 ديسمبر 2015، اهمية كبير بسبب تخصيص جلسة من اجل الادارات المحلية. على الرغم من أن موضوع الهجرة غير الشرعية، تركزت على جزء واسع من مناقشات المشاركين والعروض كانت حول السكان السوريين في تركيا.

6.1.2. عملية تنسيق الأمم المتحدة

تقوم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين للامم المتحدة بتنسيق خطة للاجئين والمرونة الإقليمية (RP3) الذي يحدد الأهداف والأولويات للأنشطة الإنسانية والإنمائية في تركيا وتلبية الاحتياجات التمويلية للجهات المانحة الدولية. تم تنسيق أنشطة RP3 في 2016-2017، من طرف منظمات الأمم المتحدة ووكالات (منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق السكان والمفوضية واليونيسيف واليونيدو وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية) وأكثر من 200 شريك من (المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص) تحت مفوضية شؤون اللاجئين وتنسيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. عندما أطلقت الخطة في عام 2012، تم تسجيل 34 منظمة كشركاء لوكالات الأمم المتحدة.

وتنقسم الخطة إلى ستة قطاعات لمجموعات العمل: سوف يتم تأمين الحماية من طرف (UNHCR)، الاحتياجات الأساسية والضرورية للخدمات (المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للاجئين)، التعليم (اليونيسيف ومفوضية شؤون اللاجئين)، الصحة (UNHCR)، منظمة الصحة العالمية، الغذاء (WFP) وسبل العيش (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين). ويجتمع المسؤولين للاستجابة في الأمم المتحدة مرة كل أسبوعين في أنقرة ومرة في الشهر في غازي عنتاب لتبادل المعلومات وتقديم تقرير عن الانجازات حول RP3 في تركيا.²³

وتماشيا مع النهج القوي من طرف الحكومة التركية حول الأزمة السورية والنهج القائم على الصمود، وRP3 والأمم المتحدة تؤكد وكالات الدعم لمؤسسات الحكومة المركزية، وAFAD، وDGMM والوزارات في تطوير الرعاية الإنسانية ونظام الهجرة في تركيا. أطلقت المديرية العامة لإدارة الهجرة (DGMM) قاعدة بيانات التسجيل تدريجيا ضمن نظام NET-GOC، في يوم 18 مايو عام 2015، على شكل منبر لتبسيط جمع طلبات اللاجئين وطالبي اللجوء في نظام قاعدة البيانات الوطنية. هذه العملية كانت تدار من قبل المفوضية العليا للاجئين ويتم الآن دعمها من طرف مديرية DGMM. في خط مماثل، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية حاليا على دعم الحكومة تركيا في تطوير خطة وطنية من شأنها أن تجمع المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية من أجل تحديد أولويات العمل المنسق.

6.2. تصنيف التعاون مع البلديات

²² مقابلة مع مسؤول في الامم المتحدة

²³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، RP3، 2016-2017

يمكن داخل تلك العملية التنسيقية، تحديد التعاون بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، فإنها تظل هامشية.

6.2.1. تعاون الحكومة والبلديات

قدمت الحكومة التركية الدعم في الوقت المحدد للبلديات.

في السنوات الأولى من تدفق الهجرة إلى تركيا، اعترفت AFAD بالبلديات في جنوب شرق الأناضول كفاعلين في الخطوط الأمامية عن طريق تزويدهم بدعم واسع (وخاصة في مجال وسائل النقل والإسعاف والمطافئ وغيرها).²⁴

ويبدو أنه على الرغم من أنه لا توجد حالياً إطار قانوني للدعم الحكومي للبلديات، يبدو أن الهيئات العامة والبلديات وضعت مشاريع أساسية في الموعد المحدد والمخصص. ويعتمد تطوير تلك المشاريع بشكل كبير على مدى استعداد البلدية لتكون نشطة لتكوين العلاقة البلدية مع الهيئات الحكومية.

قدمت الحكومة المركزية الأموال من خلال قنوات مختلفة للبلديات (AFAD والهلال الأحمر التركي، وزارة الداخلية)؛ ولكن هذا الدعم لا يزال محدوداً في الوقت الراهن.

على سبيل المثال، تلقت بلدية غازي عنتاب دعم بقيمة 20 مليون ليرة تركية (6830000 دولار أمريكي). ويأتي هذا الدعم من أموال النشاط الخاصة التي وضعتها AFAD التي تسمح للجهات الفاعلة الإبلاغ عن الأنشطة المخطط لها للسكان السوريين والحصول على ميزانية إضافية. ولكن تكون عادة الممارسة العملية للجهات الفاعلة في كثير من الأحيان حول إبلاغ AFAD حول أنشطتها بعد أن يتم البدء بها.

6.2.2. أفضل تطبيق: " مشروع الأمومة الصحية، أطفال أصحاء" - مديريات المحافظات والبلديات المتعاونة - غازي عنتاب وسلطانبيلي

غازي عنتاب

قامت كل من مديرية الأسرة والسياسات الاجتماعية، ومديرية التربية الوطنية في الولاية وبلدية غازي عنتاب بالتوقيع على بروتوكول لإنشاء مشروع "مشروع الأمومة الصحية، أطفال أصحاء" وتقديم الدروس التركية "للمرأة السورية، وذلك عبر وحدات تدريبية حول "العائلات والمدرسة"، "صحة الأطفال والمراهقين" و "صحة الحمل وصحة والأمومة" بالإضافة إلى عروض "التعريف بالمدينة" و"تعريف" القيم". وبالإضافة إلى ذلك، يتم التخطيط لبدء أنشطة للأطفال من الفئة العمرية 0-6 سنوات.

سلطانبيلي

تم توقيع اتفاق خاص في عام 2014 بين مديرية منطقة سلطانبيلي وقسم المساعدات الاجتماعية لبلدية سلطانبيلي، و مكتب الافتاء في سلطانبيلي من أجل توزيع 390 مواد و 1300 طن من الفحم للعائلات. وتم تشغيل 4 مترجمين سوريين و 7 ناقلين من السوريين أثناء التوزيع. في عام 2015، تم تسليم 1500 طن من الفحم و 700 من مواد.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت حكومة تركيا بالتوجيه في جميع مراحل عمليات التعريف والتنسيق مع الجهات الفاعلة الدولية الاستراتيجية، وتم تقديم بعض الأموال من الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية لدعم البلديات في إدارة تدفق الهجرة السورية.

6.2.3. تعاون وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية والبلديات

لم تشارك الغالبية العظمى من البلديات في تركيا مع وكالات الأمم المتحدة الممولة للبرامج التي عادة تقوم بتوجيه الأموال نحو المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية أو من خلال الوكالات الخاصة بها من تنفيذ البرامج. ولكن منذ عام 2014، برز دور البلديات في المشاريع الدولية التي تمويلها الحكومة على الرغم من أن تبقى هامشية، وتزيد تدريجياً.

بينما لم يكن هناك أي ذكر للبلديات في الردود المتتالية الإقليمية حول سوريا من طرف تركيا في الفترة 2012-2014، تم بدءاً من المرحلة الثالثة من خطة الاستجابة الإقليمية حول سوريا لعام 2014 وخطة المرونة الإقليمية للاجئين في تركيا²⁵ (حتى آخر واحد من 2016-2017)، شملت البلديات كممثل لتقديم الدعم لتحسين سبل العيش وتوفير الخدمات الأساسية لكل من السوريين والمجتمعات المضيفة.

تذكر خطة الاستجابة الإقليمية الخامسة حول سوريا (2013) البلديات بين أهدافها " وتم تصميم أهداف 6RRP [القادمة] لضمان المشاركة الفعالة للمجتمعات، وتعزيز الحماية المجتمعية وتقديم الدعم للأفراد المعرضين للخطر، والمجتمعات المحلية المضيفة والبلديات، وتكملة أو دعم الاستجابات التي تقودها الحكومة الوطنية.

"يرتبط بروز البلديات في RP3 بضرورة الاعتراف بدعم البلديات من قبل الحكومة تركيا ووكالات الامم المتحدة". كانت AFAD من بين الممثلين الأوائل ضمن الجهات الفاعلة ذات الصلة، وطلبت دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البلديات من خلال توفير سيارات الاطفاء.²⁶ طول الوقت، تم توسيع برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل دعم البلديات بطريقة مستدامة في لتقديم الخدمات للمواطنين السوريين والأترك على حد سواء.

6.2.4. أفضل تطبيق: دعم البلديات في تقديم الخدمات- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإنمائي حول " التخفيف من تأثير الأزمة السورية على المجتمعات المضيفة في جنوب شرق تركيا، تم تطوير مجموعة من المشاريع من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تدعم بصورة مباشرة عدة بلديات في منطقة جنوب شرق الأناضول في مجال إدارة النفايات والتدريب المهني. ويتضمن المشروع العديد من الشركاء المحليين الآخرين مثل غرفة الصناعة وكالات التنمية الإقليمية. وتم منح الحق لكل من بلديات غازي عنتاب وشانلي اورفا بالإضافة الى بلدية كيليس على شكل المستفيدين من المشروع.

ويتم تمويل هذا المشروع من قبل الاتحاد الأوروبي بميزانية قدرها 7,5 مليون دولار أمريكي. وبدأ المشروع في يوليو عام 2015، ويمزمع الانتهاء منه في يناير 2017.

بالإضافة الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " التخفيف من تأثير الأزمة السورية على جنوب المنطقة الشرقية من الأناضول، هناك بلاضافة الى شركات تم تطويرها بين وكالات الأمم المتحدة والبلديات عن طريق تطبيق استراتيجية من الأسفل إلى الأعلى. في كلا الحالتين، كانت البلديات هي الجهات الفاعلة الرئيسية في البدء بالبنى التحتية للخدمات الاجتماعية:

تم تأسيس مدرسة للتعليم المؤقت في غازي عنتاب، من قبل البلدية للدعم في الوقت المحدد من طرف اليونيسيف من خلال تأمين كل من اثاث ومستلزمات القرطاسية والحقائب المدرسية والحاسوب وآلات التصوير الضوئي. وكان ذلك جزءاً من خطة التعليم المحلي ولم وضعها على شكل ميزانية نشاط.

²⁵ كان آخرها في 2016-2017

²⁶ مقابلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

كما قامت كل من المنظمة الدولية للهجرة (IOM) وبلدية كوجك كجمجة بتطوير مشروع محو الأمية للسوريين حول الحاسوب. في حين انه تسعى المنظمة الدولية للهجرة للحصول على التمويل من الحكومة الهولندية (التي كانت تستخدم لتوفير المواد الإلكترونية وراتب المترجم)، قدمت البلدية البنية التحتية واستعانت بمعلم. ووصلت البلدية الى المنظمة الدولية للهجرة، وقدمت معلومات لإجراء عمليات التقييم الميدانية اللازمة. القيمة الاجمالية للمشروع 22،000 دولار أمريكي تقريبا.

وبالإضافة إلى ذلك، نظمت المفوضية في اسطنبول الزيارات واللقاءات مع اتحاد بلديات منطقة مرمرة بانتظام.

في وقت مبكر عام 2016، صدر الصندوق من قبل جاياكا (400 ملايين دولار امريكي) للاستجابة لاحتياجات البنية التحتية للبلديات جنوب شرق منطقة الأناضول التي تأثرت بتدفق اللاجئين السوريين. ويعزى ذلك إلى مصرف الولايات التركي 27من أجل إصدار معدل القروض المنخفضة للبلديات. وتستعد كل من بلديات غازي عنتاب، شانلي اورفا وبلدية كيليس حاليا لتقديم مقترحات المشاريع.

6.2.5. تعاون المنظمات غير الحكومية والبلديات

في جميع المقابلات، يمكن الملاحظة أن التعاون بين البلديات والمنظمات غير الحكومية ليست شائعة. في حين اعترفت غالبية المنظمات غير الحكومية في المقابلات انه لديها بالكاد اتصالات مع البلديات، وقالت بعضها أنها حاولت الوصول إلى البلديات. ومع ذلك، كان الاتصال الصعب. على الجانب الآخر، ترى بعض البلديات أن عددا كبيرا من المنظمات غير الحكومية تزور مكاتبهم ولكن لا تأتي لهم بمشاريع ملموسة. هذا هو الحال غازي عنتاب على سبيل المثال. ومنذ بداية الصراع، وسرعان ما أصبحت المدينة قاعدة استراتيجية للمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وعمليات عبر الحدود داخل سوريا. على طول السنين، عملت المنظمات غير الحكومية تدريجيا على تطوير أنشطتها للوصول الى السوريين الذين استقروا في غازي عنتاب. هناك حاليا ما يقرب من 50-57 المنظمات غير حكومية في غازي عنتاب، ولكن تبقى العلاقات بينها وبين البلديات في الوقت الراهن محدودة ولا تسهم في تطوير التعاون.

وثمة عامل ادى الى حظر التعاون بين المنظمات غير الحكومية والبلديات هو عامل الانقسامات السياسية.

طوال فترة الدراسة، يمكن التعرف فقط على 5 حالات تعاون بين البلديات والمنظمات غير الحكومية. وقالوا إنه من مختلف أشكال التعاون بين المنظمات غير الحكومية والبلديات ويمكن إنشاء (المرتبة من أدنى إلى درجة العليا من المشاركة):

- المعلومات: انخفاض مستوى مشاركة البلديات والمنظمات غير الحكومية التي تفيد البلديات قبل إعداد مشروع في منطقتهم و / أو استشارة البلديات من أجل معرفة أماكن السكان المحتاجين.
- بناء القدرات الرسمية: يتم حاليا عقد اجتماعات بين المنظمات والبلديات الحكومية بشكل متزايد. هذه الاجتماعات تؤدي إلى أنشطة بناء القدرات رسمية: البلديات توفر المعلومات والمعرفة حول الصعوبات والمنظمات غير الحكومية تقوم بتوفير التدريب على المبادئ والمفاهيم الإنسانية المستخدمة في عملهم (مثل العنف القائم بناء على الجنس، وحقوق الإنسان وما إلى ذلك).
- الأنشطة المشتركة: تعقد الجهات الفاعلة والبلديات الحكومية الأنشطة المشتركة، وتجمع عناصر الأنشطة (مثل المشاركين أو البلدية التي تقوم بتوفير البنية التحتية). هذا يؤدي أيضا إلى بناء القدرات الرسمية.

6.2.6. التطبيقات المثالية للبلدية تتيح إقامة التنسيق مع المنظمات غير الحكومية وتطوير البنى التحتية الخاصة بها: بلدية سلطانيبي (بلدية ضمن اسطنبول)

يذكر أن بلدية سلطانيبي قامت بتنظيم اجتماع مع المنظمات غير الحكومية منذ يونيو /حزيران عام 2014 لمناقشة أوضاع اللاجئين السوريين. وادى ذلك إلى إضفاء الطابع المؤسسي التدريجي للنظام البلدي للحصول على مساعدات اجتماعية للشعب السوري الذي ينطوي على مختلف أشكال التعاون مع الجهات الفاعلة غير الحكومية. تمت معالجته من خلال الخطوات التالية:

- نشر تقرير حول تنسيق المنظمات غير الحكومية على اللاجئين السوريين في سلطانيبي
- إنشاء مركز تنسيق للسوريين تحت مظلة جمعية أنشأتها البلدية تحت اسم "جمعية التضامن مع اللاجئين والباحثين عن اللجوء ومساعدتهم".

مركز التنسيق سلطانيبي لشؤون اللاجئين السوريين: في مركز التنسيق، هناك نوعان من الموظفين (الإداري والترجمة)، جنبا إلى جنب مع أربعة من الموظفين الآخرين المساعدين وهم من السوريين. ويساعد برنامج للمعونة الاجتماعية السورية (SUKOM) على تتبع المساعدات العينية التي يتم توزيعها من خلال مركز المجتمع وترشيد الاحتياجات.

ويقدم المركز أيضا توعية حول النظام القانوني التركي جنبا إلى جنب مع القانون العالمي. يمكن ان تكون المنظمات غير الحكومية متكاملة في قاعدة البيانات مع النظام الخاص بها، مع جمعية عزيز محمود هودائي وجمعية فكردر. بالإضافة الى انشاء "نظام قاعدة بيانات (SÜTOM)، من اجل تعزيز التنسيق لحل مشاكل السوريين واللاجئين المحليين وحل مشاكل التسجيل.

يهدف المركز حاليا على تطوير المزيد من العلاقات والاتفاقات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وتم حتى الآن، تنظيم 20 اجتماعا مع المنظمات غير الحكومية (من بينها 6 منظمات دولية).

وسلمت الهيئة الطبية الدولية في مايو 2015، بتدريب غير رسمي " حول اللاجئين المعرضين للخطر و الإطار الأخلاقي " في حين قدمت منظمة العفو الدولية تدريب تحت اسم " مفاهيم مرتبطة باللاجئين ".

وتنشط بلدية سلطانيبي في المجالات التالية:

التعليم:

في عام 2014، تم إنشاء مدرسة للطلاب السوريين تحت اسم جسر المحبة من خلال التعاون بين مديرية التربية الوطنية والمنظمات غير الحكومية وهي جمعية عزيز محمود هودائي، وبلدية سلطانيبي، وجمعية اللاجئين، ومدرسة بلدريم بيازيد. وهي مكونة من 20 فصل (11 فصل للإناث و 9 فصول للطلاب الذكور، من الفئة العمرية 7-14 سنة). وترحب بالمجموع بـ 960 من الطلاب السوريين. وتقوم جمعية عزيز محمود بدفع اجور المعلمين السوريين. وتقوم مديرية التربية الوطنية بدفع رواتب المعلمين الاثراك وتوفر بلدية سلطانيبي بتقديم خدمات النقل للطلاب السوريين. وتم ضمن المدرسة المؤقتة، انشاء مركز (باسم MÜTEM) يوفر الدروس التركية ومدعومة من قبل جمعية الهلال الاحمر والجمعية الدولية للهلال الازرق.

تشارك البلدية أيضا في إعداد الكتب لتعليم اللغة التركية للمستويات الأساسية والمتخصصة، كما رتبت البلدية وضع 400 طالب وطالبة في الصفوف ضمن المدارس التركية.

المساعدات العينية:

يتم توزيع العائدات البلدية بانتظام على شكل المساعدات العينية. وقالت البلدية انها قدمت العناصر التالية إلى السكان المحتاجين حتى الآن، :

- 700 موقد

- 5000 بطانية

- 5000 طرد غذائي

- 10000 من الملابس الشتوية

وبالإضافة إلى ذلك، تلقت 1.500 أسرة اثاث منزلية. هذه المساعدات العينية كانت قادمة من التبرعات.

الدواء ومحطة الصحة:

يتم في مركز الصحة المؤقتة في سلطانيبي تقديم الخدمات الطبية باللغة العربية، (عام والنساء وخدمات طب الأطفال). هناك صيدلية تقوم بتقديم أدوية مجانية لسكان سوريا جنبا إلى جنب مع 4 أطباء، و مختبر (1)، وممرضة (1)، 2 صيادلة، وموظفي الدعم (1) و موظف التسجيل (1). ويتم استقبال 60 مريض سوري في اليوم الواحد.

ويتم استقبال المرضى في مستشفى سلطانيبي العام، ومساعدتهم من طرف مترجمين (2) من أجل مساعدة السوريين الذاهبين إلى المستشفى العام

وتقوم SUKOM بتأمين قاعدة بيانات تسجيل محلية للسوريين، ويساعد على إحالة الحالات التي لا يمكن علاجها في المشفى الى المستشفيات الأخرى من اسطنبول. حيث يتم علاج 150 من السوريين في مركز أبحاث جامعة مرمره، و 110 مريض في مستشفى كارتال التعليمي.

استشارات المساعدة القانونية:

تقوم جمعية البلدية بتسهيل الوصول إلى استشارات قانونية للسوريين في مواضيع مختلفة بمساعدة مترجم. وتعمل نقابة المحامين الأمريكية بالشراكة أيضا في هذا المشروع.

الفحص النفسي:

يحصل اللاجئون على الفحوصات النفسية من طرف الخبراء المؤهلين للأطفال المصابين بصدمات نفسية من جراء النزاع. ويتم دعم الجمعية البلدية من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية في هذا المجال.

المأوى:

تم تحويل مبنى من ثلاثة طوابق على شكل بيت لضيافة السوريين المحتاجين إلى مأوى من خلال التبرعات المحصول عليها. تقوم جمعية البلدية بتسهيل العلاقات مع مالكي المنازل، وإذا لزم الأمر توفر الدعم في دفع الفواتير والرسوم والإيجار.

التوظيف:

وتقدم الجمعية البلدية استشارات التوظيف، وتسهل الحصول على فرص العمل من خلال التعاون مع الشركات في المنطقة، وتقدم خدمات المشورة للسوريين الارغبين في فتح مشاريعهم الخاصة، وتقدم دورات تدريبية باللغة التركية للتغلب على مشاكل اللغة في العمل.

توفير المعلومات حول الأنشطة عن طريق الرسائل القصيرة:

تبلغ جمعية البلدية عن الوقت والمكان حول المساعدات والتوزيعات العينية والخدمات الاجتماعية. كما أنها توفر المشورة العملية مثل طريقة استخدام الفحم.

ويتم تغطية تكاليف هذه الأنشطة من قبل البلدية وتتضمن التكلفة التي تؤخذ مباشرة من ميزانيات البلديات، على سبيل المثال، تم تخصيص مصاريف الرعاية الصحية على شكل 40 ألف ليرة تركية (13123 دولار أمريكي) في السنة؛ يتم دفع تكاليف الإيجار والمصاريف الادارية من طرف جمعية اللاجئينولبلدية سلطانيبي على شكل 34000 ليرة تركية سنويا (12 000 دولار أمريكي).

7. متابعة التمويل: البلديات تحت المتوقع في توزيع التمويل

وأنفقت الحكومة التركية 8 مليار دولار من المساعدات الإنسانية والتنمية منذ بداية الأزمة.²⁸

تعتبر المفوضية الأوروبية أحد المانحين الرئيسيين المعنيين في البلدان المجاورة لسوريا في تسليم المساعدات الإنسانية منذ بداية الصراع، من خلال تمويل المساعدات الإنسانية والدعم للحكومة التركية في إدارة اللاجئين. تركز دعم الاتحاد الأوروبي في المقام الأول منذ عام 2014، على اللاجئين خارج المخيمات. ويعتبر الاتحاد الأوروبي الجهة المانحة الرائدة حول الأزمة السورية مع 325 ملايين دولار (51 ملايين من المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية وإدارة الحماية المدنية (ECHO)؛ 167 ملايين من صندوق الاتحاد الأوروبي للثقة (تم إنشاؤه في عام 2014)، و 6 ملايين من EIDHR (الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان)، و 75 ملايين من صك ما قبل الانضمام (IPA).

ويقدر مجموع النفقات من المانحين الأجانب على شكل 455 مليون \$ أمريكي.²⁹ وتم إنفاق 11،5 مليون دولار لمشاريع استعادة البلديات من هذا المبلغ.³⁰ وهي تمثل 5،2% من المبلغ الإجمالي للنفقات. وصدر الصندوق مؤخرًا من جايا (400 مليون دولار أمريكي، و لم يخصص بعد، لم تدرج في الحساب المذكور أعلاه) هو أول برنامج واسع النطاق يهدف دعم البلديات. ويتم السير جنبا إلى جنب مع الوضع الحالي لزيادة دعم البلديات في مشاريع اللاجئين والخطة الإقليمية للصمود و برامج الأمم المتحدة.

وتم مضاعفة مبادرات دعم البلديات من طرف الحكومة. ومع ذلك، فإن هذا لم تؤد حتى الآن إلى توظيف الدعم الكامل والاعتراف البلديات كلاعب رئيسي في إدارة الهجرة والاندماج الاجتماعي الذي يجب أن يكون في الجهود المشتركة الحالية حول المرونة والتنمية المستدامة التي تستهدف الشعب السوري والمجتمع التركي المضيف.

وبالإضافة إلى ذلك، تم الاعلان عن تمويل خطة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا (بمجموع 3 مليارات معلنه) التي تهدف إلى تعزيز التنمية المحلية والاندماج الاجتماعي للاجئين. بمجموع 140 مليون € سيخصص لبرامج التعليم و 130.000.000 € إلى المرونة و برامج التنمية المحلية، و 55 مليون € لبرامج الصحة في تركيا.³¹ المستفيدين من التمويل هم المنظمات غير الحكومية والحكومة والوزارات، ولا يتم سرد البلديات بين المستفيدين.

الفهرس

²⁸ تقدير من قبل الحكومة التركية. AFAD, 2016

²⁹ تقدير من قبل الحكومة التركية. AFAD, 2016

³⁰ راجع الملحق 3

³¹ المفوضية الأوروبية، 2015

المقالات العلمية

م أردوغان، "السوريون في تركيا: القبول الاجتماعي والتكامل"، HUGO، جامعة حاجات تابة، نوفمبر 2014

م أردوغان، "السوريون في تركيا: القبول الاجتماعي والتكامل، جامعة بلجي، اسطنبول، 2015

التقارير

رئاسة دائرة AFAD (إدارة الكوارث والطوارئ)، " اللاجئين السوريين في تركيا 2013: نتائج المسح الميداني"، 12 يناير 2013، تم الوصول في تاريخ 21 يناير 2016

https://www.afad.gov.tr/Dokuman/tr.gov.afad.www/keysur-in-refugees-syrian-2013123015505-61/TR/Dokuman/tr.gov.afad.www/pdf.eng_12.11.2013_print_2013

م. أردوغان، ج.C. أنفير، الاتحاد التركي لأصحاب العمل، "وجهات نظر، التوقعات والاقتراحات من قطاع الأعمال التركية حول السوريين في تركيا". 30 ديسمبر 2015، النسخة الإلكترونية، تم الوصول في 8 يناير عام 2016،
<https://www.tisk.org.tr/project/tr.org.tisk/sector-business-turkish-the-of-suggestions-and-expectations-perspectives/project/tr.org.tisk/turkey-in-syrians-on>

البنك الدولي، "استجابة تركيا للأزمة السورية للاجئين، والطريق إلى الأمام"، ديسمبر 2015، النسخة الإلكترونية تم الوصول في في 21 يناير 2016،

<https://www.worldbank.org/wledgeopenknowledge/isAllowed&1=sequence?pdf.aheadroad>

فريق UCLG، منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا، UCLG المتوسطة وفريق عمل الشرق الأوسط، اتحاد بلديات تركيا، بلدية اسطنبول، اتحاد مدن فرنسا، واتحاد البلديات الكندية، و VNG الدولية، "البلديات على خط المواجهة، وتأثيرات الأزمة السورية على الإدارات المحلية في الدول المجاورة (تركيا، الأردن، لبنان)، تقرير البعثة والتوصيات، مايو 2013

UCLG، "GOLD II"; تمويل الإدارات المحلية: تحديات القرن الـ 21 " 2010

منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا، "كتاب البحوث والمعلومات لمنطقة الشرق الأوسط ودول غرب آسيا"، ديسمبر 2013

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخطة اللاجئين الإقليمية والصمود RP3، تركيا، 2016-2017

مقالات الرأي / المدونات

ك. كريشجي، "شؤون اللاجئين السوريين في تركيا: حدود سياسة الباب المفتوح" في بروكينغز. 27 يونيو 2013، تم الوصول في 9 يناير 2016،
<http://www.brookings.edu/front-up/blogs/edu.brookings.www/turkey-in-refugees-syrian-27/06/2013/posts/> kirisci

الإصدار الرسمي

مجلس الاتحاد الأوروبي، "اجتماع رؤساء الدول أو الحكومات مع تركيا - بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا، 29 نوفمبر 2015، تم الوصول في 9 يناير 2016، <http://eu.europa.consilium.www/en/2015/11/29/press-releases/press/en/statement-meeting-turkey>

المفوضية الأوروبية - صحيفة الوقائع، "خطة العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي وتركيا"، 15 تشرين الأول عام 2015، تم الوصول في 9 يناير 2016، <http://eu.europa.rapid.release-press/MEMO-15-5860.html.en>

المفوضية الأوروبية - صحيفة الوقائع، "تركيا: الازمة السورية" في نوفمبر عام 2015، تم الوصول في 14 يناير 2016، http://europa.ec/aid/files/echo/en_turkey/factsheets/countries/pdf

المفوضية الأوروبية، والمساعدات الإنسانية والحماية المدنية، "ECHO حقائق وأرقام"

معهد الاحصاء التركي، "النتائج بناء على العنوان، 2014"، تم الوصول في 17 يناير 2016، <http://www.tuik.gov.tr/HbGetirHTML.do?id=18616>

أرقام تخطيط المفوضية في تركيا <http://www.unhcr.org/pages/0e48e49f7a.html> (ديسمبر 2015) - 2015 المفوضية عن عمليات البلدان- تركيا

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 'هيلين كلارك: بيان في إحاطة عن الاستجابة سوريا [خطة الاستجابة الإنسانية (HRP)، خطة اللاجئين الإقليمي ومرونة الخطة (RP3)، والبلدان المجاورة]'، 12 يناير 2016، تم الوصول في 14 يناير <http://www.undp.org/content/dam/undporg/publications/2016/01/12/2016-01-12-clark-helen-12-01-2016-speeches/presscenter/home/en/UNDP/content/org.undp.www/refugee-regional-hrp-plan-response-humanitarian-response-syria-the-on-briefing-the-at-statement-ltm.countries-neighboring-and-rp3-plan-resilience-and>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استراتيجية إقليمية ولمحة عامة عن خطة المرونة الإقليمية للاجئين (RP3) 2016-2017

المواقع الإلكترونية

تقرير سوريا AFAD، AFAD، 17 يناير 2016، تم الوصول الى البيانات في 17 يناير 2016 <https://www.afad.gov.tr/TrDetay.aspx?ID=747&DI=16>

خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، بوابة تبادل المعلومات المشتركة بين الوكالات، تركيا، تم الوصول الى البيانات في 9 يناير 2016، <https://data.unhcr.org/country/syrianrefugees.php?id=224>

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تمويل نظام التتبع، "حالات الطوارئ تركيا لعام 2013. مجموع التمويل الإنساني المانح في عام 2013 اعتبارا من 10 يناير 2016 "جمعتها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على أساس المعلومات المقدمة من الجهات المانحة والمنظمات. <http://fts.unocha.org/> (جدول المرجع: c24R)، تم الوصول الى البيانات في 9 يناير 2016.

اذن العمل السوريين المنشور في الجريدة الرسمية،

http://www.muhasibeweb.com/detay_haber.php?id=4945-Calisma-Suriyelilerin-Izinlerine-Dair، 15 يناير 2016، تم الوصول في 21 يناير 2016

منظمة المدن المتحدة والادارات المحلية فرع الشرق الاوسط وغرب آسيا

(UCLG-MEWA)

"الهجرة الحضرية القسرية في الشرق الأوسط" سياسات الإدماج الاجتماعي في
لبنان

دور البلديات في لبنان في إدارة تدفق الهجرة السورية

1. مقدمة تقرير لبنان

منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG) هي منظمة عالمية مكرسة لتعزيز القيم والأهداف ومصالح الإدارات المحلية والإقليمية في جميع أنحاء العالم. وهي أكبر منظمة للادارات محلية في العالم، وتضم في عضويتها المتنوعة التي تشمل كلا من المدن الفردية والاتحادات الوطنية للادارات المحلية.

وباعتبارها واحدة من ثمانية أقسام لمنظمة UCLG العالمية، تعمل منظمة المدن المتحدة والادارات المحلية فرع الشرق الاوسط وغرب آسيا (UCLG-MEWA) بناء على المبادئ الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان والتضامن الدولي، والحكم المحلي والتنمية المستدامة وذلك في مقرها في اسطنبول، تركيا. وتضم منظمة المدن المتحدة والادارات المحلية فرع الشرق الاوسط وغرب آسيا في بنيتها من الناحية الجغرافية 15 دولة بالإضافة الى الدول الاخرى من المناطق الاخرى من العالم وهي: أفغانستان، البحرين، إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، واليمن. بالإضافة الى كل من أذربيجان، مصر، ليبيا، باكستان، الجمهورية التركية لشمال قبرص وتركمانستان والكامبيرون. (يرجى زيارة موقعنا من اجل الحصول على المزيد من المعلومات: (org.mewa-uclg.www).

بعد دعوة رئيس UCLG في عام 2012 المجتمع الدولي للتضامن مع الإدارات المحلية من أجل التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، تم التحرك من طرف الفريق العامل لمنظمة UCLG للشرق الأوسط بالإضافة الى مع وفد دولي من المسؤولين المنتخبين وأعضاء وخبراء من اللاتحادات الوطنية للادارات المحلية من فرنسا وتركيا و هولندا وكندا وبلدية اسطنبول ومنظمة منظمة المدن المتحدة والادارات المحلية فرع الشرق الاوسط وغرب آسيا من أجل التعامل مع تدفق اللاجئين السوريين في تركيا والأردن ولبنان. البلديات المواجهة لتدفق اللاجئين السوريين في تركيا والأردن ولبنان. (انظر التقرير "البلديات على خط المواجهة")

وبعد هذه المهمة، عملت لجنة منظمة المدن المتحدة والادارات المحلية فرع الشرق الاوسط وغرب آسيا للاندماج الاجتماعي مع أعضاءها من المدن في العديد من المشاريع بما يتماشى مع احتياجات الإدماج الاجتماعي للسوريين الذين أجبروا على مغادرة بلدهم والبقاء في واحدة من الدول المجاورة لسوريا. وتماشيا مع تلك الأنشطة و التقارير السابقة، فإن تقرير "الهجرة القسرية في الشرق الأوسط" بمثابة متابعة للعمل والذي يستكشف دور البلديات في لبنان في إدارة تدفق المهاجرين السوريين ودورهم كممثلين في الإدارة الإنسانية للهجرة. ويسلط الضوء على الدراسة أيضا بحول أفضل الممارسات التي تم القيام بها من طرف المدن الاعضاء. وتوفر منظمة المدن المتحدة والادارات المحلية فرع الشرق الاوسط وغرب آسيا في هذا التقرير، مفاتيح فهم للمجتمع الدولي لتكريس وتعزيز اعتبار البلديات على شكل فاعلين في إدارة الهجرة وإدماجها في نظام الحكم الإنساني.

2. ملخص تنفيذي

يقدم هذا التقرير لمحة عن الرد اللبناني على الوافدين من اللاجئين السوريين. لم تقم لبنان رسميا ببناء مخيمات (كما هو الحال في الأردن أو تركيا) ولم تسن سياسة وطنية شاملة، وتركزت للبلديات التعامل مع التحديات الجديدة. و اشارات منظمة المدن المتحدة والادارات المحلية فرع الشرق الاوسط وغرب آسيا في مايو 2013، على التهديد على الحكم المحلي، ودعت الجهات الفاعلة الإنسانية للنظر في استجابة البلديات اللبنانية. يستعرض هذا التقرير الوضع الحالي في أضواء من هذه التوصيات. من خلال المقابلات مع مختلف الجهات الفاعلة (موظفي البلدية - المنظمات غير الحكومية - الجهات المانحة - وكالات الأمم المتحدة) وتتبع تمويل الاستجابة بناءا عليه، تم تحضير هذا التقرير في الكيفية التي يستجيب بها مختلف أصحاب المصلحة للتحديات الراهنة. وبعد عامين ونصف، والضغط على المجتمعات المضيفة لا تزال مرتفعة: شبكة المياه والكهرباء وجمع القمامة، وسوق العمل، والسكن. معظم اللاجئين يعيشون في ظروف الشدة. نسبة من اللاجئين من عدد السكان هي الأعلى في العالم. وبرز القلق على الاستقرار الاجتماعي في المناطق التي ظهرت فيها توترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. تبين هذه التقارير الاعتراف بأهمية الحكم المحلي في الاستجابة للأزمة من قبل الجهات المانحة الرئيسية. تقوم الجهات المانحة وكالات الأمم المتحدة باحتواء البلديات المعنية تدريجيا في الشراكات، ولكن هذه الشراكات هي في كثير من الأحيان هشّة للغاية. لا تزال معظم البلديات المؤسسات في حاجة إلى الدعم لتعزيز مواردها المالية والقدرات التقنية من أجل أن يصبحوا شركاء في المجال الإنساني الفعال.

3. عام آخر في الازمة: ثلاث نقاط أساسية لفهم الوضع في يناير 2016

3.1. التركيز الإقليمي على "التماسك الاجتماعي" وترجمتها اللبنانية

واحد من كل ثلاثة أشخاص في لبنان هو لاجئ. وتعيش الغالبية منهم بين المجتمعات المضيفة.³² لا يوجد بلد في العالم يواجه هذه النسبة الكبيرة من اللاجئين مثل لبنان. في عام 2011، ابقت لبنان أبوابها مفتوحة أمام الأشخاص الفارين من سوريا، مثلما فعلت قبل 60 عاما للاجئين الفلسطينيين. وأدت الانقسامات السياسية الداخلية المعقدة والقضايا الجيوسياسية الإقليمية حكومة لبنان لعدم إقامة سياسات أو مخيمات شاملة للاجئين السوريين. وكان نقاشا مهما مدة بقاء السوريين وكيفية تجنب تسوية إقامتهم الدائمة. كما يستضيف لبنان حاليا الآلاف من الأفراد الذين يفرون من العنف والاضطهاد في العراق، وإثيوبيا، وإريتريا، والسودان، ولكن لا يعترف بهم كلاجئين. لم توقع لبنان على الاتفاقية الدولية بشأن اللاجئين عام 1951 مثل الأردن وتركيا وتقر فقط بوجود "الأشخاص النازحين من سوريا". لا يسمح منذ يناير كانون الثاني عام 2015، دخول السوريين وتم اغلاق الحدود بين لبنان وسوريا ومفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) غير مسموح لها تسجيل اللاجئين الجدد. ابدت الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية لأول مرة اعتبارات حول التماسك الاجتماعي في إطار الاستجابة الإقليمية لعام 2013.³³ ونتيجة لذلك، فصلا عن "التماسك الاجتماعي" ظهرت. في خارطة الطريق في لبنان التدخلات ذات الأولوية لتحقيق الاستقرار بسبب الصراع السوري (صدر في أكتوبر 2013). ومع ذلك، تم استبدالها بسرعة بسبب الحاجة أكثر توافقية "للاستقرار الاجتماعي"³⁴. تندرج في لبنان، البرامج والمشاريع تحت علامة "الاستقرار الاجتماعي" وتغطي مجموعة واسعة من الأنشطة: مضخات المياه، والخلايا الشمسية، وملاعب الأطفال، وتدريب الشرطة المحلية.

3.2. تم تجاهل وصول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع في مؤسسات الدولة

خلال السنوات الأولى من الأزمة، ولم ينظر إلى السلطات اللبنانية كشركاء صادقة وفعالة من قبل مقدمي المساعدات الدولية. بسبب استقالة الحكومة اللبنانية مارس 2013، وعدم وجود انتخابات منذ ذلك وحالات سوء إدارة الصناديق تردع المنظمات الإنسانية من التعاون مع المؤسسات اللبنانية. تم توجيه التمويل للاستجابة، الذي يأتي معظمها من دول غربية وحليجية بالكامل تقريبا إلى الأمم المتحدة (UN) وكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية (NGO).

تم تخصيص 3.33 مليار دولار من اجل لبنان في إطار خطة الاستجابة الإقليمية للفترة 2012-2015 وتم نقل فقط 1.24٪ مباشرة إلى السلطات اللبنانية.³⁵

ينبغي أن يفهم هذا النهج في سياق تحرير الدولة منذ عام 1990. منذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية، والدولة قام بخصخصة تقديم الخدمات إلى حد كبير. اليوم، تعمل الجهات الفاعلة الخاصة والجمعيات المحلية لتلبية معظم احتياجات المجتمعات المحلية: السكن والتعليم والحصول على الخدمات الأساسية من الماء والكهرباء. ليس هناك آلية وطنية لإعادة توزيع الثروة بالإضافة الى عدم المساواة الإقليمية الهامة داخل البلاد. وقد اتسعت هذه الفوارق من خلال حقيقة أن تدفق اللاجئين لم تصل بالتساوي الى جميع المناطق والمدن.

³² وبلغ العدد الرسمي للأفراد "النازحين" من سوريا المسجلين في لبنان من قبل المفوضية 1070189 في ديسمبر 2015 (UNHCR)، بوابة البيانات على الانترنت <http://www.unhcr.org/country/syrianrefugees/org.unhcr.data/> (id=122). ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن 500,000 لاجئ من سوريا يعيشون في البلاد من دون تسجيل. كما يستضيف لبنان بين 260,000 - 280,000 لاجئ فلسطيني (الأونروا "في أرقام 2015" http://www.unrwa.org/sites/default/files/figures_in_unrwa.pdf) وحوالي 50,000 عراقي و 800 لاجئ سوداني وطالبي اللجوء..

³³ وذكر لأول مرة في خطة الاستجابة الإقليمية لـ 5 سنوات في 2013 (صدر في مايو 2013)

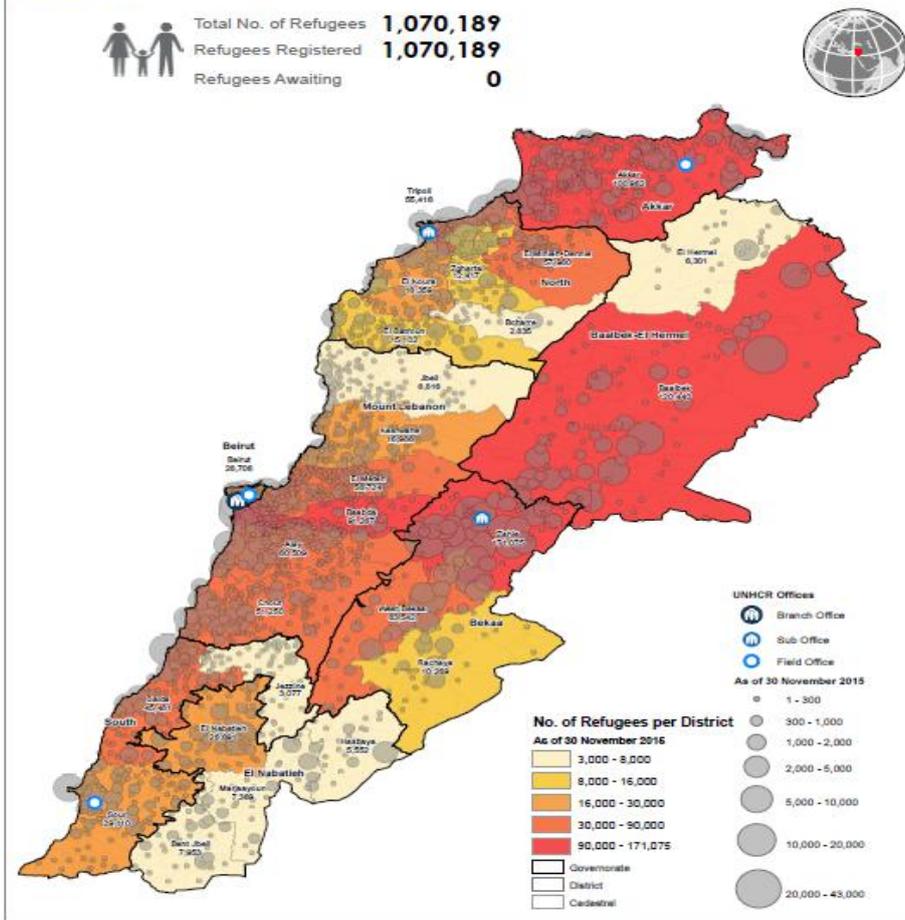
³⁴ خطة الاستجابة اللازمة في لبنان (LCAP) 2016-2015 و LCRP الثاني 2016-2017.

³⁵ البيانات التي تم استردادها من خدمات التتبع المالي <https://www.unocha.org/syrian-crisis-special?page=aspx.pageloader/org.unocha.fts>



SYRIA REFUGEE RESPONSE
LEBANON Syrian Refugees Registered
30 November 2015

UNHCR Lebanon - Beirut
Country Office



في هذا السياق، استجابت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية للأزمة السورية دون الانخراط مع المؤسسات الوطنية. ووضعت نظاما مستقلا لتوزيع المساعدات حتى وقت قريب جدا، عندما قررت الحكومة اللبنانية التدخل والتحكم بالتدخلات الإنسانية.³⁶

3.3. البلديات كشركاء "جدد" ذات صلة في الاستجابة للأزمة السورية؟

تم تجاهل البلديات في لبنان من خلال خطط الاستجابة الدولية من أجل لبنان. وينظر إليها على أنها هيئات ضعيفة وغير فعالة تواجه العديد من القيود: 57% منهم لا يكون لها هيكل إداري و 40% لديها موظف واحد فقط لا يتقاضى راتباً.³⁷ لم تلقوا تقريبا أي تمويل من الجهات المانحة الأجنبية للتعامل مع الضغوط الجديدة بسبب اللاجئين. ومع ذلك، عملت الجهات الفاعلة الإنسانية خلال العام 2014، وشهدت تحولا نحو نهج موجه نحو التنمية التي كانت للبلديات دورا فيها. بدأوا يشمل البلديات في تدخلاتهم.

"في البداية لم تكن تعمل المنظمات غير الحكومية الدولية معنا... ولكن الآن تقوم بذلك"

نائب عمدة بلدية في البقاع

(5000 مواطن لبناني، 20000 لاجئ سوري)

يمكن تفسير التحول أول مرة من قبل ردود فعل السلطات البلدية، والتي بدأت في منع الجهات الفاعلة الدولية للعمل على إخضاع لولايتها دون موافقتهم. ودعت إلى مزيد من التنسيق ونقل الموارد. نشأت هذا التحول أيضا من الجهات الدولية المانحة والشركاء المنفذين.

LCRP and 1016-2015 LCRP 2017-2016II
³⁷ البنك الدولي، تشخيص نظام البلد ، 2015..

ويتوقعون استشراف أزمة طال أمدها في لبنان بالإضافة أيضا في الحد من تدفق التمويل. وتشكل تطوير قدرات البلديات والحكم المحلي عنصرا من عناصر استراتيجية الخروج. وهكذا تخلت المفوضية عن مشاريع ذات الأثر السريع" بالإضافة الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ووزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية (وزارة الشؤون الاجتماعية): على المدى الطويل "مشاريع دعم المجتمعات المحلية المضيفة اللبناني". وقامت الخطة الإقليمية وللمرونة للاجئين 2016-2017 (RP3) بتعزيز القدرات المحلية الداعمة الثانية، في حين أنه تذكر بالكاد في السنوات السابقة.

4. استجابة البلديات لتدفق الهجرة السورية

4.1. عدم التجانس الشديد والموارد المتغيرة لمواجهة تدفق اللاجئين

منذ كان 2011 والبلديات على خط المواجهة مع الأزمة السورية، وتجهد للتعامل مع الضغوط المتزايدة على السكن، وجمع النفايات، وشبكات الكهرباء والموارد المائية الصالحة للشرب، وشبكة الصرف الصحي والتعليم وتوفير فرص العمل. تركز البلديات استجابتها بشكل رئيسي على:

- جمع القمامة. أكياس القمامة تتكدس في الشوارع تشكل كما يبدو القلق رقم واحد لرؤساء البلديات. استأجروا عمال إضافيين لجمع النفايات الصلبة. في بلدية مرج، في وادي البقاع: "عدد المقيمين اللبنانيين 15.000 شخص، وعدد السوريين 20.000 ونحن أكثر مرتين تقريبا! لقد كانت لدينا شاحنة لجمع القمامة ، والآن لدينا ثلاثة. لقد كانت لدينا عاملين لجمع القمامة ، والآن لدينا ستة. ولكن كل هذا ليس كافيا!" (نائب رئيس بلدية مرج)
- والشرطة. هناك مخاوف من أن اللاجئين يمكن أن يأتي معهم جماعات مسلحة من داخل سوريا تنتشر بشكل كبير بين اللبنانيين المقيمين.³⁸ اللاجئين الذين لم يتمكنوا من تجديد تصريح إقامتهم مستهدفون من قبل السلطات. بعد الممارسات القمعية لقوات الأمن الداخلي الوطنية (قوى الأمن الداخلي)، فرضت حوالي 45 بلدية حظر التجول المؤقت على الحدود السورية.³⁹ ومع ذلك، قاربت غالبية البلديات الوضع مع وجهات النظر الواقعية. قام معظم رؤساء البلديات بزيادة عدد قوات الشرطة في ولايتهم القضائية من أجل منع الصراعات وتخفيف حدة التوتر ولكن أيضا لطمأنة ناخبهم. على سبيل المثال، بلدية كعب الياس في البقاع تضاعف عدد موظفيها في قسم الشرطة. وزادت بلدية الغبيري في ضاحية بيروت عدد قوات الشرطة بنسبة 40٪.

هناك 114،1 بلدية في لبنان، مع وجود اختلافات كبيرة في الحجم والوضع الاقتصادي والموارد المالية. أثرت الانتماءات السياسية والطائفية معينة وجود قبل العمال الموسمين السوريين في فترة 2011 على كيفية تعامل البلديات مع القادمين الجدد. هذه المجموعة غير متجانسة جدا من الهيئات المنتخبة (ولاية مدتها 6 سنوات) يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات:

- العاصمة بيروت، تستضيف رسميا 28706 لاجئ سوري من مجموع⁴⁰ السكان ما يقارب عدد نصف مليون بشكل إجمالي.⁴¹ فوند العاصمة من وضعية إدارية خاصة. ويتألف المجلس البلدي من (من ضمنهم 16 عضو منتخب فقط) 24 عضوا والتي يرأسها محافظ بيروت، المعين من قبل مجلس الوزراء. ميزانيتها السنوية حوالي 250 مليون \$.⁴² الغالبية العظمى من 000،200 لاجئ الذين وصلوا إلى منطقة العاصمة بيروت استقروا فعلا في مدن الضواحي حيث تكاليف المعيشة أرخص. وهذا يعني أن البلديات في المحيط واضطرت إلى التعامل مع الاسكان.

³⁸ لجنة الإنقاذ الدولية ومجلس اللاجئين النرويجي، والوضع القانوني للاجئين من سوريا: التحديات والعواقب المترتبة على الحفاظ على إقامتهم القانونية في بيروت وجبل لبنان. يونيو 2015، 30 صفحة.

³⁹ هيومن رايتس ووتش، 2014، "حظر التجول المحلية المفروضة على اللاجئين السوريين في لبنان" (3 أكتوبر)

⁴⁰ المفوضية، نوفمبر 2015، مرجع سابق. سبق ذكره. لاجئين مسجلين ضمن الحدود الإدارية للمدينة (جميع الأرقام المتعلقة للاجئين المذكورة في هذا التقرير يمكن العثور عليها في بوابة البيانات على الانترنت).

⁴¹ ملاحظة: التعداد الأخير الذي أجري في لبنان يعود إلى 1932. لم تنشر أرقام سكانية رسمية منذ ذلك الحين. المواطنون اللبنانيون لا يصوتون على أساس مكان إقامتهم ولكن في محلهم حيث تم تسجيل والديهم. هناك 453951 ناخب لبناني في مدينة بيروت (مصدر: لوكالبيان، 2010).

⁴² لم يتم السماح للباحث الوصول إلى الميزانية الرسمية للعاصمة وهذا الرقم المقدر على أساس المنشورات السابقة وذلك على شكل 111 مليون \$ من الحكومة المركزية إلى بيروت في ديسمبر 2015.

- غالبية البلديات اللبنانية هي من البلديات الصغيرة جدا مع أقل من 4000 نسمة و 9 أعضاء فقط في تشكيلة المجلس البلدي. وهي تبقى أي أثر من نفقاتهم. تسعة من أصل عشرة بلديات لبنانية لديها أقل من 6 موظفين مسؤول عن تنظيف الشوارع وسفلة الطريق، والحفاظ على الإنارة العامة.⁴³ في بعض المثال، حتى رؤساء البلديات أميون لا يعرفون القراءة والكتابة. وتتراوح ميزانياتها ما يقرب من \$ 10000 إلى \$ 500000. منذ عام 2011، وكثير من هذه البلديات تأثرت بشدة نتيجة تدفق اللاجئين.
- بين هذين النقيضين، هناك حوالي 40 بلدية تعمل معظمها في المناطق الحضرية. وتوظف حوالي 50 عاملا. بالإضافة إلى صيانة الطرق وجمع النفايات، وتقديم الخدمات في مجال التعليم والصحة والسياحة. ومع ذلك ليست مؤهلة للأعمال البلدية. ليس هناك موظفين مدربين من ذوي الكفاءات في مجال التخطيط الحضري والهندسة المعمارية: "هناك جنرال واحد - رئيس البلدية - والعديد من الجنود لتنظيف الشوارع، ولكن لا يوجد ملازم أول، وضباط، برتبة عقيد". ميزانية هذه البلديات ليست عامة. وأنه تختلف بين 1 مليون \$ (بنت جبيل، النبطية، حلبا)، 3 \$ (صور، بعلبك، زحلة ونيو، برج حمود، جونيه)، 6 مليون \$ (صيدا) و\$ 14 مليون (طرابلس). هذه البلديات، على مقربة من الحدود السورية والتي يمكن أن توفر فرص عمل للوافدين من عشرات الآلاف من اللاجئين في غضون بضعة سنوات.

كيف تؤثر هذه التدفقات على الإنفاق البلدي؟

ويتناول هذا التقرير إنفاق بلدية بعلبك في وادي البقاع وصيدا وصور في الجنوب وطرابلس في شمال البلاد. وكان من أثر "الأزمة السورية" على النفقات أقوى في البلديات التي تتلقى المزيد من اللاجئين. للفترة 2011-2013:

- زيادة في الإنفاق في طرابلس (+ 9.7%) وفي بعلبك (+ 21.3%). هذه البلديتين استضافت أكثر من 50,000 لاجئ (طرابلس) و14188 (بعلبك) في نوفمبر تشرين الثاني عام 2013. وتشير تفاصيل النفقات التي الإنفاق تركزت في الأجور والتعويضات للعاملين (في طرابلس + 6% وفي بعلبك + 47%) الذي يعوض عن انخفاض في النفقات الأساسية (-62% في طرابلس).
- انخفاض طفيف في الإنفاق في صيدا (-2.8%)، وفي صور (-2.2%). وتقع هذه البلديات في الجنوب واستقبلت عدد قليل جدا من اللاجئين في بداية الأزمة.

ومع ذلك، وينبغي النظر في هذه الأرقام بعناية فائقة. في بعض الأحيان، البلديات لا تمول نفسها في تمديد الخدمات المحلية. تم في بعض الحالات، دفع الأجور لجامعي القمامة الجدد (حوالي 600,000 ليرة لبنانية شهريا أي 400 \$) ومدفوعات شراء شاحنات القمامة من قبل وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية. في مثل هذه الحالات، لا تعكس ميزانيات البلديات تكثيف العمل البلدي. وتعاقدت البلديات أيضا مع موظفي الأمن بشكل مؤقت لتعزيز الشرطة البلدية، وبالتالي لم يتم درج أجورهم في خط "الأجور والتعويضات"، ولكن قد تقع في "النفقات الجارية" أو في "أخرى"، أو حتى قد لا تظهر على الإطلاق. كما يمكن تفسير الزيادة في عام 2012 في الإنفاق على الأجور والتعويضات من خلال الشبكة الجديدة للمرتبات وتكلفة التعديل الذي يتم عيشه في القطاع العام.

ملاحظة جانبية: ليس هناك خط للبرامج الإدماج الاجتماعي في ميزانيات البلديات.

4.2. ما هي التحديات التي تواجه البلديات؟

هناك فجوة بين الخدمات التي تقدمها البلديات (صيانة إنارة الطرق، من تعبيد الطريق، وأحيانا من شبكة المياه، أو بناء الاحتفاظ جديد) وما يندرج تحت المسؤولية القانونية.⁴⁴ وفقا للقانون (مرسوم القانون 118-1977، المواد 49-52)، البلديات اللبنانية "إدارة محلية تتمتع ضمن حدودها الجغرافية بالسلطة المخولة إليها بموجب القانون". البلديات هي المسؤولة عن الميزانية، وتقرر على إيراداتها ونفقاتها، وجمع الرسوم، وتصدر الشروط المرجعية للأعمال المحلية، وقبول أو رفض الهبات والتبرعات. وهي مسؤولة عن استخدام الأراضي وتوصيل المياه، وجمع القمامة. ويخططون للتنمية الحضرية في الإقليم (الحدائق والمنتزهات العامة والأسواق والمستشفيات والمتاحف). ويبدو أن هذه الصلاحيات هي من أجل اعطاء البلديات الأدوات اللازمة للرد على الوافدين من اللاجئين. ومع ذلك، ومعظم

⁴³ المركز اللبناني للدراسات السياسية (LCPS)، عن اللامركزية الإدارية في لبنان، عام 2015، P.32. .

⁴⁴ حرب، منى وعطا الله، سامي (2015)، الإدارات المحلية والخدمات العامة: تقييم اللامركزية في العالم العربي. p.241.

رؤساء البلديات ليسوا على معرفة حول هذا الإطار القانوني. بالإضافة الى ذلك، تفتقر البلديات إلى القدرات الفنية والمالية لتحقيق الكثير من المهام. هناك ثلاثة تحديات رئيسية امرتبطة بالحكم المحلي:

عدم وجود استقلالية للمؤسسات

يتم اتخاذ القرارات من طرف المجالس البلدية ويجب التصديق على حوالي ¼ منها من قبل الوزارات، ومن قبل الجهات الحكومية المعنية أو من قبل أجهزة الدولة على مستوى المحافظة أو القضاء. ويمكن أن تستغرق اية عملية بيروقراطية لتوظيف موظف جديد أو التعاقد مع شركة خاصة لتجديد نظام الصرف الصحي سنوات وذلك بسبب (الاختصاصات، الموافقة من قبل الجهات المختصة، ونشرها في الجريدة الرسمية، وغيرها).

"حتى إذا كان مشروع قادم من بان كي مون نفسه، لا أستطيع أن أفعل اي قبل الحصول على موافقة من وزارة البيئة. حتى إذا كان المشروع لديه كل الشروط، كل شيء ... هناك حاجة الى دراسات حول الآثار البيئية للمشروع وأحتاج موافقة من وزارة المياه".

(مقابلة مع عمدة محافظة العقاد بلدية عدد سكانها 10.000).

القيود التي تفرضها السلطات المركزية تجعل أي مبادرة للتنمية المحلية صعبة بشكل لا يصدق. يتم التصويت على جميع مشاريع التنمية الحالية في لبنان أولاً من قبل مجلس الوزراء ومن ثم تنفذ من قبل مجلس الإنماء والإعمار. تتجاوز الوكالات المركزية البلديات باستمرار، وهو امر يهدد الحكم المحلي.

عدم وجود استقلالية مالية

يرصد ميزانية البلديات من ثلاثة مصادر رئيسية هي: الضرائب التي تجمعها بها والتنقلات من الوكالات الوطنية ومن الدولة اللبنانية. البلديات لديها سيطرة بسيطة على إيراداتها. لا يمكن التنبؤ للحظة حول مبلغ التحويلات من وزارة المالية وتوزيعها بين مختلف البلديات لا يعني بالضرورة تطابق الاحتياجات.

التحديات	التوضيح	الإيرادات
<ul style="list-style-type: none"> xx البلديات في كثير من الأحيان ليست لديهم القدرة على جمع الضرائب (عدد غير كافي من الموظفين). تقدير نسبة تحصيل الضرائب: 50% xx يتم تعيين الأسعار وهوامش الضرائب والرسوم بناء على القانون. لا يمكن للبلديات انشاء ضرائب جديدة. 	<p>يتم جمع 80% من الإيرادات التي يتم جمعها من ثلاث ضرائب. (1 على القيمة الايجارية للعقارات المبنية. 2 على تراخيص البناء. 3) على الصرف الصحي وصيانة الارصفة.</p> <p>تتبع بقية من استئجار المباني البلدية، والإعلان والمواقع السياحية.</p>	<p>يتم جمع الضرائب من طرف البلديات بشكل مباشر.</p>
<ul style="list-style-type: none"> xx لا تمتلك البلديات السيطرة على العملية. ولا تعرف كم المال الذي يتم جمعه وحجم الاموال المقرر لها. وتعتمد على الوزارات المعنية، والتي يجب أن توافق على التحويلات المالية للبلديات. 	<p>الوكالات الوطنية للكهرباء (كهرباء لبنان)، والمياه، والاتصالات السلكية واللاسلكية تحول 10% من الضرائب التي يجمعونها للبلديات. ويستند التوزيع على مقدار الضرائب التي يتم جمعها من طرف الوكالات.</p>	<p>الضرائب التي تجمعها الوكالات العامة وتحولها إلى البلديات</p>
<ul style="list-style-type: none"> xx ليست كل الضرائب التي تحصلها نيابة عن البلديات يتم نقلها إلى البلديات. يتم تخصيص جزء من الأموال إلى الدفاع المدني، وزارة الداخلية والبلديات، إلى مستوى القضاء شبه الإقليمي لمشاريع التنمية في المناطق الريفية، للأشغال العامة أو جمع النفايات الصلبة. 	<p>تجمع الدولة 13 ضرائب نيابة عن البلديات وتوجهها إلى الصندوق البلدي المستقل، الذي يقوم بتخصيصها للبلديات. وتهدف البلديات لاستخدام 30% من المبلغ المحول لنفقاتها الجارية و70% منه لمشاريع التنمية.</p>	<p>الضرائب التي تجمعها الدولة وتحولها إلى البلديات</p>

٢٥ وقد وصفت معايير التوزيع بأنها غير عادلة. لا يعكس عدد السكان المسجلين العدد الفعلي للسكان. التحويلات لا تتطابق مع الاحتياجات. واحيانا كثيرة تستفيد البلديات الغنية بشكل اكبر من مقدار الضرائب التي تم تجمعها الدولة في كل ولاية. المناطق الحضرية⁴⁵.

خلال العقد الماضي، "أثبتت العائدات انها متغيرة بصورة كبيرة نظرا لعدم انتظام عمليات النقل بين الدولة والوكالات الوطنية" ونقلالبلديات اللبنانية النقل (ضرائب على الاتصالات وعلى استهلاك الكهرباء والماء).

في الفترة من 1999 و 2009، تم الجمع من طرف صندوق النقد الدولي بقيمة 2.7 مليار \$ نيابة عن البلديات ولكن تم تحويل ونقل 1.9 مليار \$ فقط للبلديات.⁴⁶ بالإضافة الى ذلك لم تحصل البلديات لسنوات عديدة على حصتها المستحقة من إيرادات الاتصالات. استخدمت بعض وزارات المالية السابقة في بعض الأحيان حصة البلديات للحد من عجز الموازنة أو نقلها إلى شركة سوكلين الخاصة.⁴⁷ ومن المثير للاهتمام، في سبتمبر 2015، ان اجتمع كل من وفد من رؤساء بلديات وزير المالية علي حسن خليل لطلب النقل. في 3 ديسمبر 2015، نشرت الجريدة الرسمية المراسيم رقم 2338-2341 حول الاعلان عن تحويل الأموال المقابلة لأربع سنوات من ضريبة القيمة المضافة على الهواتف المحمولة، بالإضافة إلى التحويلات من الصندوق البلدي المستقل. وتستحق البلديات الحصول على حوالي 665 مليون \$.

	بالدولار الامريكى.	بالليرة اللبنانية (LL)
المخصصات من ضريبة القيمة المضافة على الاتصالات الهاتف الخليوي للفترة بين 1 يناير 2010 إلى 31 مايو 2014	444,680,200	667,020,300,000
10% للاتحادات البلديات	44,468,020	66,702,030,000
90% للبلديات	400,212,180	600,318,270,000
المخصصات من ضريبة القيمة المضافة على الاتصالات الهاتف المحمول للفترة بين 1 يناير 2010 إلى 31 مايو 2014 إلى القرى دون البلديات	400,000	600,000,000
مخصصات الصندوق البلدي المستقل	351,333,333	527,000,000,000
12% للاتحادات البلديات، ومنها:	42,160,000	63,240,000,000
يتم تخصيص 60% على أساس عدد السكان المسجلين	25,296,000	37,944,000,000
يتم تخصيص 40% على أساس عدد من البلديات في الاتحاد، ويجب استخدامها لمشاريع التنمية ودراسات الجدوى	16,864,000	25,296,000,000
88% للبلديات، ومنها:	309,173,333	463,760,000,000
5% هي الأولى التي تم توجيهها إلى الصندوق المستقل للدفاع المدني	15,458,667	23,188,000,000
يتم نقل 95% في الواقع للبلديات، ومنها:	293,714,667	440,572,000,000
يتم تخصيص 90% على أساس عدد السكان المسجلين، ومنها:	264,343,200	396,514,800,000
يتم تخصيص 78% على أساس عدد الأشخاص المسجلين	206,187,696	309,281,544,000
يتم تخصيص 22% على أساس الضرائب التي تم جمعها من قبل الدولة داخل كل ولاية	58,155,504	87,233,256,000
كما يتم تخصيص 10% للأفضية لتطوير البلديات التي لديها عدد سكان أقل من 4000 نسمة	29,371,467	44,057,200,000

⁴⁵ المرجع نفسه

⁴⁶ وزارة الداخلية والبلديات، ICMA 2011 برنامج الدراسات المالية البلدية والإطار الاستراتيجي النهائي

⁴⁷ سوكلين هي شركة خاصة مسؤولة عن جمع النفايات الصلبة في لبنان. صحيفة ديلي ستار، عام 2015، "خليل يتعهد بتخصيص الأموال للبلديات" <http://www.ardailyst.com.lb.com/ArticlePrint/id?asp314472>

مجموع الأموال المخصصة لاتحادات البلديات	129,942,030,000	86,628,020
مجموع الأموال المخصصة للبلديات	996,833,070,000	664,555,380

لا ينبغي أن يفهم هذا الإعلان الأخير من نقل مليون دولار كقرار الدولة لتجهيز البلديات بموارد مستدامة. لا تزال التحديات المؤسسية المرتبطة موجودة حول عائدات البلديات. والتي تجعل أي تخطيط المدن أو تطوير على المدى الطويل من المستحيل. تتعامل البلديات مع الضغوط التي رفعتها اللاجئين وهو الأمر الذي يمنعها من وضع سياسات شاملة. عينة من الشهادات من البلديات:

"المال هو قليل جدا، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، الموظفين لم يتلقوا رواتبهم" (بلدية في وادي البقاع)

"لقد صوتنا الميزانية في سبتمبر الماضي ولكن لا توجد اية إشارة. لم نكن نعرف مقدار المال الذي سوف نحصل عليه من الدولة، أو حتى لم نتأكد من الحصول على أي شيء. لدينا جباة الضرائب لا تجمع كل الضرائب، من الصعب القيام بذلك. مع الوضع الاقتصادي. يجب حساب الضريبة من 65% من عائداتنا. ولكن في الواقع ليست سوى 25%." (بلدية كبيرة في ضواحي بيروت)

"لدينا حوالي 6 موظفين للقمامة و 13 موظفا للإدارة. ننفق حوالي 10,000 \$ شهريا للعاملين في الإدارة. وأيضا 15000 \$ شهريا. نحن لا ندفع رواتب لجمع القمامة. ولكن علينا أن ندفع الإيجار للمكاتب على شكل 40,000 \$. لذلك ليس هناك مال من أجل أي شيء آخر" (بلدية في البقاع الغربي).

"الأموال القادمة للبلدية قليلة جدا وتكفي فقط لتغطية نفقات الاعمال الصغيرة" (بلدية كبيرة في المحافظة على مقربة من الحدود السورية).

"الميزانية حوالي 2.5 مليون \$. عندما نخطط الميزانية للعام المقبل، هناك ثلاثة محاور رئيسية: الصيانة (من أجل القمامة والطرق)، والمشاريع والأنشطة. علينا أيضا أن نقدم بعض المال للصليب الأحمر، والمدارس، وللسياحة. ولكن في الواقع علينا أن نكون مرنين جدا للغاية مع هذه الميزانية لأننا لا نعرف حقا كم من المال سيكون لدينا" (البلدية في وادي البقاع)

انعدام الشفافية

وبالإضافة إلى الصعوبات الأنفة الذكر، ميزانيات البلديات تعاني من نقص عام في الشفافية. وفقا للقانون، يمكن لأي مواطن لبناني الوصول إلى ميزانية البلدية التي يقيم ضمن حدودها. ومع ذلك، يتم تجاهل هذا الأمر على نطاق واسع. في بعض الحالات، أولويات المجلس البلدي ليست ضرورية في المصالح الأساسية للسكان.⁴⁸ وينعكس هذا في حقيقة أن مستوى الخدمات التي تقدمها البلديات ليست مرتبطة مباشرة في التنمية الاقتصادية.⁴⁹

**

ومن أجل التغلب على هذه التحديات، انضمت البلديات الى اتحادات البلديات. هناك 53 اتحاد بلديات في لبنان تجمع 700 بلدية. وفقا للقانون (المادة 126)، هناك مجموعة واسعة من الامتيازات لها مثل: بناء المشروعات العامة (الطرق والصرف الصحي ومعالجة النفايات، المسالخ، ومكافحة الحرائق) وتخطيط الأراضي ونزع الملكية. في الواقع أكثر من 70% من ميزانيتها يذهب إلى بناء الطرق العامة ومواقف السيارات، والباقي يذهب إلى صيانة نظام الصرف الصحي و⁵⁰ شبكات الإنارة العامة وبناء الملاعب. العديد من الامتيازات في اتحاد البلديات تتداخل مع مسؤوليات البلديات. وهذا يتسبب أحيانا في حدوث انسداد مؤسسي، يزيد أيضا من التوترات السياسية والطائفية. اتحادات البلديات تعاني من نفس التحديات التي تواجهها البلديات من حيث التمويل واستقلال المؤسسات. وتفتقر إلى الموظفين المؤهلين. الى جانب ذلك، تجمع معظم اتحادات البلديات، البلديات التي لا تجاروها بشكل مباشر، حيث لا يوجد تواصل جغرافي بين الأعضاء، والذي يجعل تنفيذ المشاريع في الاتحاد صعبا.

4.3. السلطات البلدية والجهات الفاعلة الإنسانية: العلاقات الهشة

منظمات المجتمع المدني تلعب دورا رئيسيا في تقديم الخدمات في لبنان. منذ عام 1990، انسحبت الدولة تدريجيا من قطاعات الزراعة والإسكان والصناعة. مع وجود استثناءات قليلة، تم خصخصة الخدمات إلى حد كبير، وغالبا ما سلمت الى المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية العاملة في مجال التنمية الاجتماعية. وتهتم بشكل متزايد لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية، وخاصة في سياقات ما بعد الحرب (في عام 1990 وبعد الحرب الإسرائيلية اللبنانية 2006). عند وصول أول لاجئ من سوريا في عام 2011، استجاب النسيج الاجتماعي الديناميكي مع المساعدات على نطاق واسع. الى ان الجهات الفاعلة الإنسانية على الصعيدين الدولي والمحلي، تجنب بشكل كبير البلديات مع ذلك. تطلبت حالة الطوارئ سرعة إيصال المساعدات الأولية. وتخشى المنظمات غير الحكومية أن إجراءات البلدية

⁴⁸ مجلة القطاع العام، 2015 أبريل، العدد 153

⁴⁹ حرب (2015)، مرجع سابق. سبق ذكره.

⁵⁰ المركز اللبناني للدراسات السياسية (2015)، مرجع سابق. سبق ذكره.

البيروقراطية أن تعيق عملها. ويسمح القانون الشراكة بين القطاعات والبلديات خاصة لتقديم الخدمات ولكن فقط بعد عملية طويلة ومعقدة. النقص العام في الثقة في البلديات والإرادة بعدم التعامل مع الأحزاب السياسية ("يوم واحد سيكون لدينا لوقف هذا المشروع لهذا الطرف أو ذاك يقرر ذلك") يفسر أيضا لماذا تم إهمال المسؤولين المحليين. ونتيجة لذلك نادرا ما كانت البلديات مسجلة. وتلتقي في بعض الأحيان المنظمات غير الحكومية مع رؤساء البلديات ، ونادرا جدا ما ترتبط البلديات معها في تنفيذ المشاريع.

هذا هو تغيير. وخلال العام الماضي، تم شكل الإدارات المحلية ببطء في الاستجابة لمنظمات المجتمع المدني. ومن المقرر جزئيا تحويل إرادة الجهات الفاعلة الإنسانية نحو نهج موجه نحو التنمية التي من شأنها تمكين البلديات كما هو مبين على سبيل المثال من قبل خطة المرونة الإقليمية للاجئين 2016-2017 (انظر القسم 5 من هذا التقرير: استجابة المانحين). هو أيضا نتائج رسالة واضحة أرسلتها البلديات: "الآن، ونحن سوف نوقف جميع المنظمات غير الحكومية التي تأتي على أراضي البلدية ولكن لا تعمل من خلالنا" (عمدة بلدة متوسطة الحجم في عكار، شمال لبنان). تريد البلديات ان تزيد من زيادة الاعتراف والسيطرة على تسليم المساعدات وتنفيذ المشاريع التنموية.

يتم اخذ العلاقات بين البلديات ومنظمات المجتمع المدني على طرائق مختلفة، من تعاون قوي لفقد الشراكات الرسمية. في الغالبية العظمى من الحالات، تقرر المنظمات غير الحكومية الدولية في أي قطاع أنها سوف تتدخل (المياه والصرف الصحي والإسكان والتعليم وسوق العمل، وما إلى ذلك) وكيف (الميزانية، وطول المشروع، الصيغة المحلية) قبل لقاء المسؤولين البلديين. يتم وضع قاعدة مداخلتهم على رسم الخرائط الواسعة من نقاط الضعف. يتم ابلاغ رؤساء البلديات حول أنه سوف يتم تجديد شبكة المياه أو الكهرباء، وتزويد المدينة بمضخات المياه، والتبرع بشاحنات القمامة الجديدة، وبناء ملاعب للأطفال، أو انشاء الخلايا الشمسية. لم يتم نقل التمويل مباشرة إلى ميزانيات البلديات. في بعض الحالات، سوف تطلب المنظمات غير الحكومية والبلديات دعم تنفيذ المشروع (مع بيانات التسجيل المخصصة، أو مع اختيار السباكين المحليين أو الفنيين). مقتطفات من المقابلات:

- عمدة بلدية في البقاع - المنطقة الغربية (12،000 المقيمين اللبنانيين، 23،000 لاجئ مسجل لدى المفوضية، بالإضافة إلى 20000 لاجئ سوري غير مسجل)

"لدينا علاقات جيدة جدا. نحن رقم واحد للتعاون مع المنظمات غير الحكومية. نحن نهتم المشاريع وليس المال. نعمل بشكل واسع مع الاتحاد الأوروبي، الوكالة الأمريكية للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية العليا للاجئين. نفذنا مشروع مشترك مع البلديات المجاورة: برنامج إعادة التدوير الجديد. ويتم تمويل هذا المشروع من قبل المانحين الدوليين. المنظمات غير الحكومية تأتي لنا مع قائمة من المشاريع ونحن نقبل أو لا".

- مدير منظمة غير حكومية محلية تعمل في شمال لبنان، لتوفير المأوى والحماية للنساء والأطفال السوريين.
"أنا دائما أطلب من الموظفين الذين يعملون في المنظمات غير الحكومية للذهاب والحديث للبلدية وشرح لرئيس البلدية ما نقوم به. ثم البلدية يمكن أن تعطينا بعض المعلومات على سبيل المثال: "اللاجئون السوريون في هذه أو تلك المنطقة". ضابط شرطة يقول لنا: "وجودهم هناك، اللاجئين يعيشون هناك". فقط هذا."

- نائب عمدة بلدية صغيرة في وادي البقاع (4000 المقيمين اللبنانيين، 11000 للاجئين السوريين المسجلين بالإضافة إلى 8000 لاجئ غير مسجل لدى المفوضية)

"على سبيل المثال، إحدى المنظمات غير الحكومية تأتي مع 100،000 \$ لصفه في المنطقة. لذلك نقدم لهم المشروع بحيث سيتم إنفاق هذه الأموال. كان لدينا مشاريع مع المجلس الدانمركي للاجئين، والوكالة الفرنسية للتنمية، والمفوضية العليا للاجئين. هذا متغير... أحيانا ياتون لمشروع لجلب الخيام لـ"النازحين". لذلك نقدم لهم عدد "المهجرين"، ونقلهم الى مخيمات. إذا كان لديهم المال ، يطلبون منا ابلاغهم عن احتياجاتنا وما هي حاجة "النازحين"، واين يمكن تنفيذ المشاريع التي من شأنها أن تعود بالفائدة على كل من اللبنانيين والسوريين.

على نحو متزايد، ترى منظمات المجتمع المدني لها مصلحة في التعاون مع البلديات. ومع ذلك، على سبيل المثال، يتم إلقاء اللوم على مسؤولي البلديات حول افتقار للنظر والرؤية على المدى القصير.

- رئيس بلدية إحدى المدن الرئيسية في وادي البقاع (48،000 اللبنانيين المقيمين و 25،000 لاجئ سوري)
"أقول للمنظمات غير الحكومية اننا لا نريد المال، ونحن نريد فقط أن تشارك في المشروع والتحكم بما يقومون به. لكن في بعض الأحيان، تأتي المنظمات غير الحكومية وأخذ الموافقة منا ومن ثم لا نسمع منهم اي شيء".

- نائب عمدة مدينة الضواحي، الضاحية الجنوبية لبيروت

"منذ عام 2006، كان هناك الكثير من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في المنطقة. تلقينا الملايين من الدولارات من دول أجنبية. ولكن ... على سبيل المثال، هذا [منظمة غير حكومية أوروبية] جاء في العام الماضي ووزعت الحصص الغذائية. والبلدية غائبة تماما عن العملية. على الرغم من أننا الأقرب إلى الناس! المنظمة غير الحكومية الدولية تعمل كثيرا مع الأمن العام ولكن ليس مع البلديات. ونحن، بصفتنا المجلس البلدي، نريد خطا مباشرا بين المنظمات غير الحكومية وبيننا".

تعتمد العلاقات بين المجالس البلدية والمنظمات غير الحكومية أيضا على قدرة البلدية الى "جذب المانحين" تسويق بلديتها. تعتبر شخصية العمدة، الذي له مهارات الاتصال خاصة، شبكات، سيطرته من المصطلحات الإنسانية الدولية يمكن أن تؤثر على استراتيجيات المنظمات غير الحكومية.

ما هي فوائد التعاون بين البلديات والمنظمات غير الحكومية الدولية؟

- الأسس القانونية والتطوير على المدى الطويل هي أكثر احتمالا للنجاح في التدخلات الميدانية التي أجريت في شراكات البلديات. على نقيض المنظمات غير الحكومية، فان البلديات مسؤولة أمام ناخبهم عن طريق الانتخابات. البلديات تشارك مصداقيتها في المشاريع ولديها مصالح قوية في تحقيق نتائج ناجحة.
- فهم أفضل لاحتياجات المجتمع البلديات لديها فهم شامل لاحتياجات المجتمعات المحلية: "اللاجئين والمقيمين على الأراضي اللبنانية. ويمكن لها أن توفر للقادمين الجدد المعلومات الحاسمة التي يمكن ان لا تعرفها الوزارات في بيروت. كانت هناك ضرب في بعض الأحيان حول عدم التطابق بين المشاريع كما تصور من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية والمطالب الفعلية للمجتمع المحلي.

رئيس بلدية مدينة في شمال لبنان، على مقربة من الحدود السورية (5.000 مواطن لبناني، 15000 لاجئ سوري):
"واحدة من أكبر المشاكل هو أن المنظمات غير الحكومية لا تعرف المنطقة. لقد اندهشنا جدا لأن الوكالة الوطنية للمياه اللبنانية قدمت تقريرا عن شمال لبنان إلى الاتحادات الدولية ... مع العديد من العناصر الخاطئة. قالوا للجمعيات الدولية أننا نقوم بتفعيل شبكة المياه في كامل القرى الموجودة لدينا هنا. لكن شبكة المياه تعود إلى عام 1964، وأنه لا يغطي أكثر من 10% من أراضي القرى الموجودة اليوم! لذلك كنا نطلب من الجمعيات من أجل حل مشاكل المياه الصالحة للشرب في المنطقة. وطلبنا برج للمياه. وقالوا لا، لأنهم يعتقدون أن لدينا بالفعل شبكة تعمل بسبب التقرير الخاطيء"

يتم من أجل تمديد تأثيرها على أرض أوسع، القيام باختيار بعض المنظمات غير الحكومية الدولية إلى التدخل من خلال اتحادات البلديات. وتتناقض النتائج على نحو الموارد لاتحادات البلديات والدعم الذي يمكن أن يوفر بشكل غير متكافئ للغاية. ونجحت بعض اتحادات البلديات في استقطاب المنظمات غير الحكومية وتحسين تقديم الخدمات في المنطقة. على سبيل المثال، في الجنوب، يقوم اتحاد البلديات وقضاء طير حاليا بالتنسيق لتنفيذ مشاريع في معالجة النفايات، وشبكة المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وصيانة الطرق، ذات المبلغ الإجمالي على شكل \$ 000,291.⁵¹

5. رد الحكومة اللبنانية الوطنية على تدفق الهجرة السورية

إن السلطات الوطنية لم تتخذ إجراءات جهرية ولا خطط متماسكة الإعداد للاستجابة لتدفق اللاجئين من سوريا. وتخشى السلطات أن اللاجئين سوف يستقروا بشكل دائم في لبنان وتعاملوا مع الموقف دون رؤية طويلة الأمد. في أكتوبر عام 2014، أعلنت الحكومة عن نيتها للحد من عدد السوريين الموجودين في لبنان.⁵² تم تقديم تصريحات مربكة ومتناقضة من قبل وزراء فيما يتعلق مستويات اللاجئين أو كان وضعهم القانوني جزءا من استجابة "لا سياسة".⁵³ ركزت السلطات اللبنانية فقط على تأمين التمويل الدولي المتدفق على لبنان ولم تقدم السلطات المحلية الموارد المالية أو التوجيه اللوجستي. هذا القسم يكشف هذه الاستجابة "لا سياسة" من خلال النظر في:

⁵¹ يمكن الاطلاع على التفاصيل من المشاريع في القسم 5

⁵² محاضر مجلس الوزراء كما ذكرت صحيفة ديلي ستار، عام 2014، 23 أكتوبر، لبنان الأصوات في مجلس الوزراء لوقف قبول اللاجئين السوريين <lebanon-tops-crisis-refugee-275075/23-Oct/2014/News-Lebanon/News/lb.com.dailystar.www>
<ashx.cabinetagenda

⁵³ الدكتور كريم المفتي، "استجابة الرسمية لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان، سياسة كارثية لا توجد سياسات"، مركز المعرفة للمجتمع المدني، دعم لبنان، يناير 2014.

- إنفاق السلطات المركزية (بما في ذلك الهيئات الغير مرتبطة: 8 محافظات و 26 قضاء إقليمي)
- وفد السلطة لقوى البلديات
- الغموض في تحديد الوضع القانوني للاجئين القادمين من سوريا

5.1. إنفاقات الحكومة الوطنية

منذ أوائل عام 2011، بدأ عدد اللاجئين بالازدياد في البلاد، ورفضت الحكومة اللبنانية لإطلاق استجابة تقودها الدولة تجاه الأزمة. الميزانيات الوطنية للسنوات 2011-2014 تعتبر لهذه السياسات غير الموجودة⁵⁴.

لا ينبغي أن يفهم رفع شامل في نفقات الدولة منذ عام 2010 إلى نتائج سياسات وطنية لتلبية احتياجات اللاجئين. هناك زيادة بين عامي 2010 و 2014، بنسبة 23% في إجمالي النفقات (تقريباً 14 مليار \$ في 2014) كان أساساً لنتيجة الزيادة في الأجور والتعويضات⁵⁵ في نهاية الخدمة في القطاع العام وكذلك ارتفاع مدفوعات الفائدة على الديون الوطنية، وزيادة في أسعار زيوت الوقود والغاز.⁵⁶

- في عام 2012، زادت التحويلات المالية من السلطات المركزية إلى البلديات بنسبة 231% (من 77 مليون \$ في 2011 حتى 254 مليون \$ في عام 2012)، ولكن ذكرت وزارة المالية أنها "كانت بشكل أساسي بسبب قضايا توقيت دفع"⁵⁷ وليس لتعزيز القدرات المحلية في سياق الأزمة. في المتوسط، تمثل التحويلات إلى البلديات 1.42% من إجمالي الإنفاق الحكومي.
- من عام 2012 إلى عام 2014، تم تحويل 264 مليون \$ إلى المجلس الأعلى للإغاثة (وتسمى أيضاً اللجنة العليا للإغاثة) تم إيصالها فقط إلى المواطنين اللبنانيين. وتم تخصيص هذه الأموال لدفع تعويض عن الممتلكات التي دمرت خلال حرب عام 2006، لضحايا المعارك في طرابلس في أكتوبر 2014 وضحايا التفجيرات في ضهر البيدر والشياح.

القلق من أجل "التماسك الاجتماعي" عبر عنه العديد من الجهات المانحة الدولية ولم تترجم إلى بنود الميزانية المخصصة للسياسات الاجتماعية من أجل فائدة المهاجرين قسراً.

ومع ذلك، ففي عام 2012، أعلن رئيس الوزراء اللبناني السابق نجيب ميقاتي أن الوزارات المعنية قد أنفقت أكثر من 179 مليون \$ للاجئين السوريين.⁵⁸ ولم ينكسر هذا الرقم من طرف رئيس مجلس الوزراء. وكما الإنفاق المباشر على الخدمات المقدمة للاجئين "تبقى درجة⁵⁹ عالية من التنظيم"، وهذا الرقم مرجح جداً لزيادة الإنفاق على إدارة النفايات ولأسباب أمنية. زادت بين عامي 2011 و 2014 المدفوعات لإدارة النفايات الصلبة بنسبة 38% (من 161 مليون \$ إلى 223 مليون \$). وفي الوقت نفسه، كثف الجيش غاراته على المخيمات غير الرسمية للاجئين وزاد من حدتها. وارتفعت نفقات الأجور والرواتب للعاملين في الجيش بنسبة 11% (من 1.62 مليار \$ إلى 1.80 مليار \$). وتمثل هذه الخطوط ميزانية لاستجابة محدودة للغاية للدولة في الفترة 2011-2014.

ملاحظة جانبية: وكانت الزيادة في إيرادات الدولة بين عامي 2010 و 2014 بنسبة 30% تقريباً ويمكن ربطها مع الوافدين من اللاجئين في البلاد. على سبيل المثال، الضرائب المحصلة على العقارات المبنية بنسبة 50% خلال الفترة من 2010 و 2014 وربما يعود ذلك إلى ارتفاع في عدد عقود الإيجار وقيم الإيجارات الناجم عن وصول اللاجئين من سوريا.

5.2. اللامركزية في سياق الأزمة السورية: المخاوف القديمة وحواجز جديدة

وصول اللاجئين من سوريا قوض أيضاً تنفيذ اللامركزية الإدارية. منذ نهاية الحرب الأهلية، وقد اعتمدت الوحدة الهشة في البلاد على التوازن الطائفي المعقد - يعترف الدستور اللبناني بوجود 18 طائفة مع الصفات لكل طائفة منها مع تحديد عدد معين من المقاعد في البرلمان والمؤسسات المختلفة. الزيادة السريعة في عدد السكان (أكثر من 20% على مدى أربع سنوات) في لبنان تحددت هذا التوازن

⁵⁵ في فبراير 2012 أصبحت تكلفة المعيشة فعالة وأدت إلى زيادة رواتب موظفي الدولة ". وبعد بضعة أشهر، في أعقاب إضراب موظفي الخدمة المدنية والمعلمين، اعتمد مجلس الوزراء جدول المرتبات الجديد.

⁵⁶ في عام 2012، تم إجراء التحويلات المالية لمؤسسة كهرباء لبنان لدفع النفط، واستهلاك الوقود والنفط والغاز وزادت بنسبة 30%. ولكن هذا لا يعكس زيادة في الاستهلاك الكلي بل يرجع إلى تأثير الأسعار واستبدال استهلاك الغاز الطبيعي.

⁵⁷ الاستعراضات السنوية المالية العامة لعام 2012

⁵⁸ انظر: <http://www.naharnet.com/stories/com/63145/en/>

⁵⁹ الاستعراضات السنوية المالية العامة لعام 2014

المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة العمل مع موافقتهم وتوجيه برامجها من خلال الوزارات. عمدة بلدية واحدة في- محافظة جديدة في عكار يلوم "المنافسة" بين هذه الجهات والتي في النهاية لا يعني بالضرورة ان يؤدي تحسين تقديم الخدمات:

هناك منافسة بين المنظمات غير الحكومية والوزارات. على سبيل المثال، الوكالة الوطنية للمياه هي المسؤولة عن الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب في المنطقة. وهناك أيضا وزارة للطاقة ووزارة للبيئة. إنهم جميعا يريدون تنفيذ المشروع وبعد ذلك المنظمات غير الحكومية تأتي للتفاوض معهم.
(مقابلة عمدة بلدية في عكار)

في أغسطس 2015، أعلن مجلس الوزراء عن منحة بقيمة 100 مليون \$ لمحافظة جديدة في عكار، لإنفاقها على مشاريع التنمية.⁶⁵ ومع ذلك، ورؤساء البلديات المحلية يتشككون بشكل مماثل حول 300 مليون \$ على شكل منحة تمت الموافقة عليها العام الماضي على بناء قاعة المدينة في منطقة حلبا (7 مليون \$).⁶⁶

خلال فصل الصيف 2015، "أزمة القمامة" ادت الى نزول الآلاف من المحتجين في الشوارع. وتضمنت مطالبهم نقل القدرات المالية والتقنية للبلديات لتمكينها من التعامل مع القمامة المتراكمة. تم لفت نظر الساسة اللبنانيين مرة أخرى حول مسألة اللامركزية. ومن المفارقات، أن السياق السياسي المتوتر يوفر اثنين من الحوافز لتحقيق اللامركزية. أولاً، سوف يسهم تمكين القادة المحليين ومنحهم إمكانية الوصول إلى الموارد من شأنه أن يقوم "بمأسسة" المعارضة السياسية ومن شأنه أن يعزز من سيطرة الدول المركزية على المعارضين المحليين، من خلال الحكام المحليين على مستوى القضاء. ثانياً، في وقت الأزمات الإنسانية، يمكن للدولة أن تهتم في متابعة توصيات الجهات المانحة من حيث "المشاركة الشعبية" والحكم المحلي.⁶⁷

5.3. التشريعات الوطنية غير المنتظمة حول المهاجرين قسراً

يؤدي مبدأ "عدم وجود السياسات" على استجابة الدولة اللبنانية أيضاً إلى تحديد الوضع القانوني للاجئين القادمين من سوريا. لبنان لم توقع على اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين - ولا بروتوكولها لعام 1967. لا يتم الاعتراف بالأشخاص الذين فروا من سوريا من عام 2011 كلاجئين بموجب القانون اللبناني. وتطلق السلطات السورية عبارة "المشردين من سوريا"، "على الأشخاص المسجلين لدى المفوضية العليا للاجئين" ومنذ أكتوبر 2014، وهم "اللاجئين بالأمر الواقع". خلال السنوات الأولى من الأزمة، دخل السوريون الى لبنان رسمياً وتم منح الإقامة لهم لمدة 6 أشهر تلقائياً. كان عليهم تجديد العمل به ودفع 200 \$ سنوياً. ومع ذلك، فقد شددت الشروط. في ديسمبر كانون الاول عام 2014، للمرة الأولى في تاريخها قامت لبنان باغلاق حدودها مع سوريا. توقف تدفق اللاجئين. ويطلب حالياً من السوريين الحصول على تأشيرة للدخول الى لبنان ولم يتم اعطاء الأذن للمفوضية لتسجيل حالات جديدة.

2015: بدء تطبيق شروط صارمة على دخول والبقاء للسوريين

لدخول لبنان، يجب على السوريين الآن تقديم كافة المستندات المطلوبة قبل العبور. يجب ان تنطبق حالتهم على واحدة من سبعة أنواع من التأشيرات، من التي تجيز لهم بالبقاء في لبنان من أسبوعين إلى شهر واحد.

- الفئة 1: لأغراض "السياحة والتسوق والأعمال" أو لأصحاب العقارات، والمستأجرين.
- الفئة 2: الدراسة
- الفئة 3: تأشيرة عبور إلى بلد ثالث
- الفئة 4: النازحين ويمكن فقط في حالات استثنائية مع معايير دقيقة محددة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية (للأطفال وحدهم والذين يعيش ابائهم بالفعل في لبنان أو الاحتياجات الطبية العاجلة مع عدم وجود العلاج المتاح في سوريا).
- الفئة 5: المعالجة الطبية
- الفئة 6: تعيين السفارة
- الفئة 7: البقاء من طرف منح الراعي اللبناني.

⁶⁵ الوكالة الوطنية للاعلام، 2015، أغسطس تشابطيني من التسلل: 100 مليون دولار مخصصات عكار لا علاقة لها بملف القمامة،

<http://en.lb.gov.leb-nna/48710/news-show/en.lb.gov.leb-nna/>

⁶⁶ عليه، ياسمين. 2015، 25 أغسطس "استقبال عكار

منحة بقيمة 100 مليون \$ "http://www.businessnews.lb.com/StoryDetails/Story/cms/lb.com.businessnews.www/5100=ItemID.aspx. 67 وزارة المالية أطلقت أبرزها «ميزانية المواطن» في عام 2011. انظر: وزارة المالية، 11 فبراير، موازنة المواطن 2010. p8.

معظم السوريين في الواقع لا تنسجم حالتهم مع هذه الفئات الصارمة.

بالنسبة للسوريين الموجودين في الدولة يجب عليهم تجديد تصريح إقامتهم. يطلب منهم توفير عشرات الأوراق الرسمية (شهادة الإقامة، بطاقة الهوية الوطنية سارية المفعول، قسيمة الدخول). وينبغي تقديم شهادة التسجيل إذا كان مسجلاً لدى المفوضية. إذا لم يتم التسجيل، ينبغي توفير "تعهد بعدم العمل" الرسمي والعيش برعاية لمواطن لبناني، الذي ينبغي أيضاً أن يلبي معايير محددة.

العملية برمتها التي يجب إكمالها من طرف السوريين من أجل البقاء بشكل قانوني في لبنان مكلفة للغاية: 200 \$ رسوم تجديد تصريح الإقامة، بالإضافة إلى جميع النفقات اللازمة (النقل، والوثائق الرسمية الموقعة في مكاتب كاتب العدل)، والتي تكلف حوالي 75 \$. وبالإضافة إلى ذلك، تتغير قائمة المستندات المطلوبة من أجل الإقامة باستمرار. إنها عملية مربكة وحتى السوريين الذين حققوا معايير الحصول على تأشيرة الدخول يعانون من العديد من المصاعب ورفض للطلب.⁶⁸ ونتيجة لذلك، فإن عدداً متزايداً من السوريين غير قانونيين في لبنان. يتعرضون للاعتقال والمضايقة وأحياناً يضطرون إلى مغادرة البلاد.⁶⁹ الأشخاص الذين فروا من الحرب الأهلية السورية منذ عام 2011 يشملون أيضاً اللاجئين الفلسطينيين في سوريا (PRS). ويتلقون الرعاية من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا). انضموا إلى 270,000 لاجئ فلسطيني، منهم الآباء والأجداد القادمين إلى لبنان بعد عام 1948.⁷⁰ يتمتع الفلسطينيون في لبنان بوضع قانوني محدود جداً. ولا يستطيعون العمل في العديد من المهن. تقتصر تنقلاتهم ضمن مخيمات مدينة بحرسها الجيش اللبناني ويعانون من القيود على التنقل. بعد ستين عاماً من وصولهم، والوضع القانوني للفلسطينيين هو نفس وضع الأجانب مع حقوق محدودة للغاية. كما ويستضيف لبنان 50000 عراقي و 800 من المواطنين السودانيين وطالبي اللجوء الذين فروا من أعمال العنف والاضطهاد، ولكن لا يمكن التقدم بطلب للحصول على صفة اللاجئ في لبنان، التي لا تعترف بها.

6. استجابة الجهات المانحة الرئيسية "لتدفق الهجرة السورية"

6.1. تعب المانحين وعدم الثقة في مؤسسات الدولة

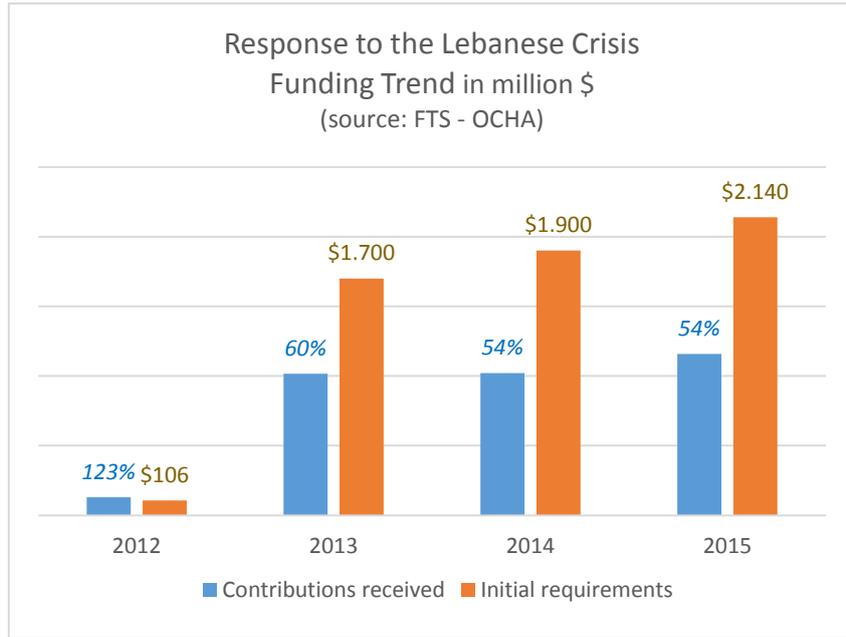
تم خلال الفترة 2012 - 2014، تمويل متطلبات الجهات الفاعلة الإنسانية للاستجابة لأزمة اللاجئين في لبنان التي لم تتم تلبيةها على نحو متزايد. وبالمثل، لعام 2015، وعلى الرغم من التبرعات بقيمة 1.16 مليون \$ المخصصة للبنان، تم تمويل نصف الاحتياجات فقط، كما تم التعبير عن ذلك من طرف وكالات الأمم المتحدة. الدعم المالي للمجتمع الدولي في لبنان ليس كافياً لتغطية جميع البرامج التي المتخذة من طرف الجهات الإنسانية الفاعلة. في ديسمبر 2015، عملت وكالات الأمم المتحدة جهدها للحصول على 2.48 مليون \$ لتمويل خطة الاستجابة للأزمات في لبنان (LCRP) 2016-2017، والتي هي حتى أكثر بنسبة 16% مما كانت عليه في العام الذي سبقه.

⁶⁸ دفعت منظمة العفو الدولية إلى الحافة: يواجه اللاجئ السوريون القيود في لبنان، منظمة العفو الدولية النشر، لندن، 2015. p30. حزيان

2015

⁶⁹ لجنة الإنقاذ الدولية والمجلس النرويجي للاجئين، مرجع سابق. سبق ذكره.

⁷⁰ شعبان، ج، غطاس، هـ، حبيب، ر.ر، حنفي، س، صهيون، ن، السلطي، ن، سيفرت، ك، نعماني، ن. (2010)، "المسح الاجتماعي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان"، تقرير نشرته الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).



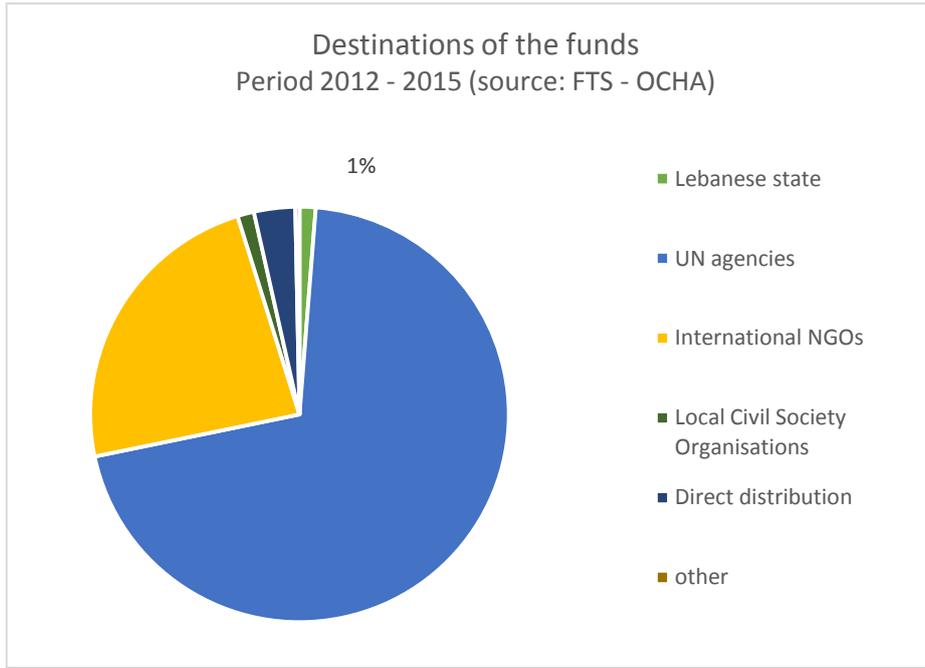
أين يذهب التمويل المخصص للاستجابة للأزمة في لبنان؟ وكان معظم المانحين يترددون في تحويل الأموال إلى المؤسسات اللبنانية، وتفضل أن تتدخل من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية أو وكالات الأمم المتحدة. وبالتالي، من أجل تحسين الشفافية في تتبع التمويل والحد من الفجوات في المعلومات⁷¹، تم إنشاء عدد قليل من البرامج:

- وندار من طرف صندوق مجمع للشؤون الإنسانية في لبنان من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).
- الصندوق الاستثماري متعدد المانحين الذي يديره البنك الدولي⁷²
- صندوق إنعاش لبنان (LRF) الذي تديره الأمم المتحدة

تلقت هذه المنصات الأموال وإعادة تجهيزها إلى المنظمات المنفذة. تم إرسال 94٪ من التبرعات التي على شكل 3.33 مليار \$ من المخصصة للبنان، إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية للفترة 2012-2015. تقريباً لم يتم إرسال أية تبرعات مباشرة للبلديات اللبنانية وقليل جداً إلى السلطة الوطنية (1.24٪).

⁷¹ وأفادت التقارير أن معظم التبرعات المقرر عنها على المنصة العالمية هي من طرف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومع ذلك، وليس هناك تتبع محدد للتمويل للتدخلات اللبنانية. ويذكر LCRP الأخير للعام 2016-2017 الحاجة إلى تطوير هذه الآلية.

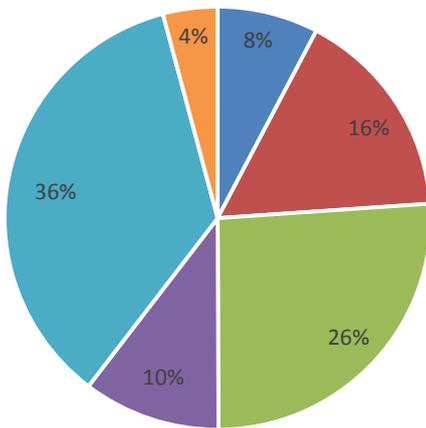
⁷² البنك الدولي بيان صحفي، عام 2014، "الصندوق الاستثماري للبنك الدولي وتشغيل يستهدف البلديات اللبنانية لإزاحة الآثار غير المباشرة للأزمة السورية" > <http://www.albankaldawli.org/12/09/2014/release-press/news/ar/org> <(crisis-syrian-of-spillovers-offset-to-municipalities-targets



على سبيل المثال صندوق مدد الأوروبي، الذي تم تشكيله خصيصا من قبل الاتحاد الأوروبي للرد على الأزمة السورية، أوضح أنه كان مترددا في العمل مع المؤسسات اللبنانية وإرسال التبرعات إلى الحكومة الغير فعالة.⁷³

من هي الجهات الممولة؟ جاءت معظم المساهمات من الدول الوطنية. حيث تبرعت دول أوروبا (بما في ذلك مساهمة الاتحاد الأوروبي)، دول أمريكا الشمالية والدول العربية جميعا بنسبة 88% من التمويل.

Main donors - period 2013 - 2015
(source: FTS - OCHA)



- United Nations (i.e. OCHA Emergency Response Fund; OCHA Central Emergency Response Fund; UNICEF National Committees; World Food Programme)
- European Union Budget (i.e. European Commission; European Commission EuropeAid Development and Cooperation; EC's Humanitarian Aid and Civil Protection Department)
- European states (Belgium, Germany, Estonia, Denmark, Netherlands, Sweden, Monaco, UK, France, Poland, Spain, Ireland, Norway, Italy, Switzerland, Czech Republic, Hungary, Finland, Greece, Iceland)
- Arab States (Kuwait, Qatar, Saudi Arabia, UAE)
- Other States (United States, Canada, Japan, Korea, Australia, New-Zealand)
- Private (individuals & organisations)

⁷³ ديلي ستار، عام 2015، أكتوبر. <http://official-eu-319925/23-Oct/2015/News-Lebanon/News/lb.com.dailystar.www//:http.ashx.government-functioning-before-aid-financial-no>

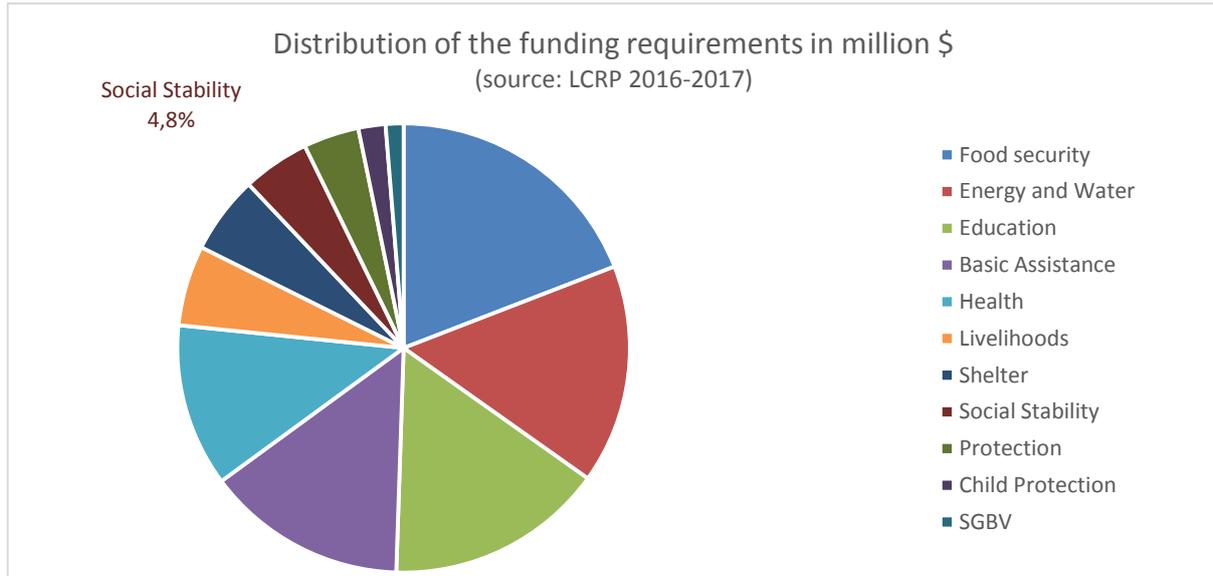
الاتحاد الأوروبي هو واحد من المانحين الرئيسيين في التصدي لتداعيات الأزمة في المنطقة تم تخصيص حسابات لبنان لنحو ربع الأموال التي خصصها الاتحاد الأوروبي للاستجابة الإقليمية (كما في تركيا والأردن والعراق، وداخل سوريا). زاد الاتحاد الأوروبي دعمه المالي في لبنان من عام 2011 إلى عام 2013، من \$ 7،17 إلى 188 مليون \$. ولكن في عام 2014، حل التعب على المانحين في العالم بشكل عام "أيضا في مساهمة الاتحاد الأوروبي، الذي نزل إلى 152 مليون \$. ويرجع ذلك إلى تطور الأزمة السورية في عام 2015، والتهديد الإرهابي الجديد للدولة الإسلامية (ISIS) في أوروبا - والعديد المتزايد من اللاجئين الذين يصلون إلى الشواطئ اليونانية ومحطات القطار في أوروبا الشرقية - وافق الاتحاد الأوروبي على جدول الأعمال الأوروبي الجديد حول الهجرة. في سبتمبر عام 2015، خصص الاتحاد الأوروبي أموالا إضافية لإدارة الحدود (وكالات فرونتكس ويوروبول، ومن قبل الدول الأعضاء): 7.67 مليار € للفترة 2015-2020. كما وتعهد بتمويل إضافي لجيران سوريا (من خلال الأداة الأوروبية وصندوق مدد).⁷⁴ رفع الاتحاد الأوروبي مساهمته في استجابة اللبنانية إلى 182 مليون \$ في عام 2015.

6.2. دعم التحول لنهج التنمية من قبل الوزارات

في غضون العام 2013، عندما ظهر للمجتمع الدولي أن الصراع السوري تحول إلى أزمة طال أمدها، تم التساؤل حو "التمسك الاجتماعي" بين المجتمعات المضيفة واللاجئين وفي خطة الاستجابة الإقليمية (انظر خطة الاستجابة الإقليمية 5). اعترفت الجهات المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية على ضرورة تطوير برامج مستدامة تستهدف اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة، بدلا من تأثير قصير على شكل تسليم المساعدات. في ديسمبر كانون الأول عام 2014، أطلق الاتحاد الأوروبي منصة جديدة مخصصة لتمويل مبادرات التنمية والصمود: "الصندوق الاستئماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي في الاستجابة للأزمة السورية (المعروف أيضا باسم صندوق مدد).⁷⁵ أطلقت المفوضية الأوروبية 20 مليون € ووصلت إلى 610 مليون € (في ديسمبر 2015). ما يقرب من خمس هذا المبلغ سوف يذهب إلى برامج لتخفيف حدة التوتر بين المضيفين واللاجئين (130 مليون €) في المنطقة. وتلقى الصندوق 50 مقترح برنامج. ونصف من المنح سوف تذهب إلى المنظمات غير الحكومية الأوروبية، و 20% إلى وكالات التنمية الأوروبية و 30% لوكالات الأمم المتحدة.

على المستوى القطري، وجهت نفس الاستراتيجية نداءات التمويل للبنان في عام 2015 و 2016. إلى جانب التدخلات الإنسانية الطارئة مثل توزيع حصص غذائية أو مستلزمات النظافة، و LCRP 2016-2015 و LCRP الثاني 2016-2017 لمشاريع تعزيز "الاستقرار الاجتماعي". وتدعي بأن جميع الجهات الفاعلة تحولت إلى نهج للتنمية. توزيع متطلبات حسب القطاع ولا تعبر بالضرورة عن هذه الاستراتيجية، حيث يظهر أن أقل من 5% من الأموال اللازمة ل 2016 ستخصص لبرامج الاستقرار الاجتماعي (حصص مماثلة في LCRP 2015 التي تم تخصيص نحو 7% ل "الاستقرار الاجتماعي"). ومع ذلك، تؤكد الخطة داخل كل قطاع، احتياجات لوضع حلول طويلة الأمد (على سبيل المثال تجديد شبكة المياه بدلا من التبرع بشاحنات المياه؛ تزويد المجتمعات المحلية مع المولدات الكهربائية ومضخات المياه، وحفر الآبار، وفتح مراكز ترفيهية).

⁷⁴ الاتحاد الأوروبي، وجدول أعمال الأوروبي حول الهجرة: <http://we-what/affairs-home/dgs/eu.europa.ec/>; http://pdf.en_ledgesp_state_member_-_play_of_state/docs/material-press/migration-agenda-european/policies/do-key/pdf/neighbourhood/enlargement/eu.europa.ec/; ⁷⁵ الاتحاد الأوروبي، صندوق مدد، <http://pdf.purposes-and-objectives-1annex-and-crisis-syrian-eutf-ca-signed-20120212/syria/documents>



هذا النهج الجديد للرد على الأزمة السورية يضمن أيضا إلى زيادة قدرات المؤسسات الوطنية. في سياق التعب المانحين، أصبح من الضروري إشراك السلطات اللبنانية والتنبؤ باستراتيجية للخروج. وتم تشجيع هذا أيضا من قبل الحكومة اللبنانية نفسها، والتي قامت منذ عام 2014 بزيادة سيطرتها على التدخلات الإنسانية. وضعت LCRP 2016-2017 تركيز قوي على قيادة الحكومة اللبنانية في مواجهة الأزمة. وسيتم توجيه جميع التدخلات من خلال الوزارات اللبنانية. من أجل "تعزيز ملكية الحكومة للاستثمارات" على سبيل المثال، وزارة التربية والتعليم العالي (MEHE) تقوم الآن بفتح العطاءات للتعاون خاصة مع المنظمات غير الحكومية. جميع المنظمات غير الحكومية التي تريد أن تعمل في مجال التعليم يجب أن تطبق معايير MEHE وسوف يتم اختيار الرابع من بينها. سوف يتم بطريقة مماثلة، دعم مشاريع المجتمعات المحلية المضيفة في لبنان المضيف (LHSP) التي أطلقت بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية (شؤون العمل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وتسعى هذه المشاريع إلى زيادة قدرات المؤسسات اللبنانية وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على المدى الطويل.

6.3. البلديات بصفتها المستفيدين المستهدفين الجدد؟

في هذه الاستراتيجية الجديدة الموجهة نحو التنمية، ما هو المكان معين للحكم المحلي؟ وبعد الوصفة الإقليمية للRP3 الماضي على التعاون مع الإدارات المحلية، يقوم LCRP 2016-2017 ببث القلق حول قدرات البلديات. وشددت على أهمية تمكين البلديات، التي تواجه تدفق اللاجئين مع وسائل محدودة جدا. وتشير الخطة إلى أن التدخلات الأولى ستركز على الشرطة البلدية (مدونات سلوك وإجراءات التشغيل الموحدة والتدريب). كما تعتمزم تطوير "البيات الاستقرار الاجتماعي"، المخصصة للتعامل مع النزاعات والحوادث بين الطوائف. تذكر الخطة عدد من البلديات واتحاد البلديات على أنها ستشارك في الاستجابة في كل قطاع: على سبيل المثال 244 من البلديات و 33 اتحاد بلديات معتمدة في إطار الاستقرار الاجتماعي والاستجابة لسبل العيش، ويدعم 200 بلدية في إطار دعم استجابة المأوى، و 1004 بلدية (أي كل واحد منهم) في إطار الاستجابة للطاقة والمياه. ومع ذلك، لا يزال LCRP غامضا حول كيفية هذا "الدعم" الذي سوف يتخذ فعلا. في معظم الحالات، التي تنطوي على البلديات سوف يتم تقديم وسيلة لتحسين تقديم الخدمات للاجئين والمجتمعات المضيفة. تمكين البلديات ليس الناتج بحد ذاته.

الإتحاد الأوروبي

يعرض الإتحاد الأوروبي السلطات المحلية على شركاء أساسيين في لبنان، ويشدد على الدعم الذي يجب تقديمه للبلديات.⁷⁷ ومع ذلك، فإن صندوق مدد الأوروبي الأخير مخصص للاستجابة للأزمة السورية لا يركز كثيرا على التعاون مع الإدارات المحلية. وتنص الوثيقة التي صدرت على "معايير تشغيلية لاختيار المشاريع"، يتطلب الصندوق من الجهات الفاعلة الإنسانية الذين يرغبون في

⁷⁶ LCRP 2016-2017 الصفحة 26.

⁷⁷ وتكرس صندوق بقيمة 20 مليون € ل"بناء القدرات المؤسسية" وتدعم البلديات مباشرة. على سبيل المثال تقوم مع الفرنسيين بتمويل منطقة/بلد-دوغرافانس وتجديد عدد قليل من الأماكن العامة في بيروت (€ 350.000)

الحصول على منحة تقييم ما إذا كانت "الهياكل التي سوف تقوم بإنشاءها ستبقى في مكانها في نهاية العمل" وإذا سيكون هناك "ملكية محلية في نتاج العمل".⁷⁸ لكنها لا تطلب المشاريع التي سيتم تنفيذها بالتعاون مع البلديات.

الامم المتحدة

كانت وكالات الأمم المتحدة تعمل مع البلديات قبل الأزمة. وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الإدارات المحلية منذ عام 2006 من خلال برامج مختلفة. وبنت الأمم المتحدة بعد عام 2011 بناء على هذه التجربة التي أجروها مع الإدارات المحلية. وطلقت في عام 2014، مشاريع الدعم المجتمعي للمضيف في لبنان (LHSP) مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتوفير البنية التحتية المادية للبلديات. ونظمت سلسلة من الاجتماعات مع رؤساء البلديات واللجان المحلية في المناطق التي كانوا يخططون للتدخل فيها وطلبت منهم التحقق من صحة هذه المشاريع. ووضعت أيضا الدعم التقني (انظر: مشروع موندل الأمم المتحدة من المكاتب الفنية الإقليمية في اتحادات البلديات).

البنك الدولي

قام البنك الدولي بتمويل العديد من الدراسات الأكاديمية على تمويل البلديات وتقييم الائتمان الخاصة بهم. ومولت أيضا مشاريع لبناء القدرات محليا. ومولت منذ أبريل 2003، مشروع التراث والتنمية العمرانية الثقافية (CHUD) بقيمة 31.5 مليون \$. ويهدف المشروع إلى إعادة تأهيل المواقع الأثرية في المدن اللبنانية التاريخية الرئيسية، ولمساعدة الإدارات المحلية على فهم متطلبات الجهات المانحة.

التعاون اللامركزي

على مدى السنوات الخمس الماضية انخفضت مبادرات التعاون بين البلديات اللبنانية والبلديات الغربية. تركز معظم التعاون حول تبادل الممارسات الجيدة والدورات التدريبية والزيارات الميدانية (في الأونة الأخيرة أخذت CONSEIL-Hydro حوالي 20 رئيسبلدية لبناني في رحلة ميدانية الى فرنسا لزيارة محطات معالجة مياه الصرف الصحي واللقاء مع المسؤولين المحليين). ويجري تمويل مشاريع أقل للبنية التحتية.

المبادرات التي تمويلها الجهات المانحة الدولية وينفذها بالتعاون مع السلطات المحلية

المشاريع والبرامج التي كانت لها مخرجات مباشرة لبناء القدرات المحلية

الجهات المانحة وقناة التنفيذ	الجهات المانحة وقناة التنفيذ	الجهات المانحة وقناة التنفيذ	الجهات المانحة وقناة التنفيذ	الجهات المانحة وقناة التنفيذ	الجهات المانحة وقناة التنفيذ
موندل الأمم المتحدة ومفوضية شؤون اللاجئين	مشاريع دعم المجتمع - البنى التحتية المادية (مولدات ومضخات المياه وشاحنات المياه، تشارلوت، كنس، اللواري، حفار متعدد الاستخدام، القمامة بن، شاحنات القمامة، والمصابيح الشمسية، نظام الطاقة الشمسية، وغرف إضافية للمدرسة، والآلات لإنتاج المربي)	في 25 بلدية و 13 اتحادات البلديات معظمها في جنوب لبنان وجبل لبنان	\$1,016,216	2013	لم يتم تحويل اية اموال إلى ميزانية البلديات ولكنها تصبح صاحب البنية التحتية المادية. جاء المانح في تنفيذ المشاريع. لكن في بعض الأحيان البلديات لم الدراسات لعقود الشراء. تقدم أحيانا للموظفين.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المفوضية وزارة الشؤون الاجتماعية	وقد استكملت مشاريع دعم المجتمع من خلال مشاريع المضيف دعم المجتمعات المحلية اللبنانية.	وترد المبالغ الإجمالية للمشاريع وأموال لهذا التقرير في وثيقة PDF		2014	
نظم موندل الأمم المتحدة والمفوضية واليونيسيف بالتعاون مع جمعية الشبان المسيحيين (YMCA) في	"تعزيز دور اتحاد البلديات للرد على اللاجئين والمجتمعات المضيفة الاحتياجات"	اتحاد بلديات اقليم الخروب الشمالي واتحاد بلديات الساحل الزهراني (والتي تتكون معا 35 بلدية)	?	سبتمبر - تشرين الثاني. عام 2013	

⁷⁸ تعمل المفوضية الأوروبية، على توسيع الصندوق الاستئماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي في الاستجابة للأزمة السورية، صندوق مدد. "المعايير التنفيذية من أجل أ) مفهوم ملاحظات / المقترحات المقدمة إلى مدير صندوق مدد، وب) وثائق العمل المقدمة إلى المجلس التنفيذي لصندوق مدد" الصفحة 3

منطقة إيل-دو-فرانس	حديقة عامة	حاوت متن	€350,00		
انقاذ الاطفال	تنظيف الشوارع والأرصفة	علامة (البقاع الغربي)	150 عاملا * 15 يوما * 15 في اليوم USD	2014	تعطي لبلدية قائمة من اللبنانيين المقيمين واللاجئين السوريين في المنطقة للمنظمة غير الحكومية، التي بعد ذلك تجري المقابلات وتوظيف العمال
المفوضية وموئل الأمم المتحدة	مرفق النفايات الصلبة	بلدية عين بعال - قضاء صور	\$ 5,000	تم	وقد تم تنسيق هذا المشروع من قبل المكتب الفني لاتحاد بلديات صور
اليونسيف	مولدات كهرباء	قضاء صور	\$ 50,000	تم	وقد تم تنسيق هذا المشروع من قبل المكتب الفني لاتحاد بلديات صور
مجلس الإنماء والإعمار	خط الصرف الصحي	طورا - قضاء صور	\$ 80,025	تم	وقد تم تنسيق هذا المشروع من قبل المكتب الفني لاتحاد بلديات صور
اليونيفيل الكورية + اليونيفيل	شبكة المياه الصالحة للشرب	معروب - قضاء صور	\$ 55,800	تم	وقد تم تنسيق هذا المشروع من قبل المكتب الفني لاتحاد بلديات صور
اليونيفيل	جدار ساند	البيستان - قضاء صور	\$ 25,000	تم	وقد تم تنسيق هذا المشروع من قبل المكتب الفني لاتحاد بلديات صور
اليونيفيل	GPS للملاحة	صور	\$25,000	تم	وقد تم تنسيق هذا المشروع من قبل المكتب الفني لاتحاد بلديات صور
المفوضية وموئل الأمم المتحدة	مرفق النفايات الصلبة (شاحنة)	بلدية عين بعال - قضاء صور		قيد الاستمرار	وقد تم تنسيق هذا المشروع من قبل المكتب الفني لاتحاد بلديات صور
المجلس النرويجي للاجئين	بئر ارتوازية في البرج الشمالي	برج الشمالي - قضاء طير		قيد الاستمرار	وقد تم تنسيق هذا المشروع من قبل المكتب الفني لاتحاد بلديات صور

البنك الدولي	تحديث وتطوير مرفق النفايات الصلبة في عين بعال (الغاز الحيوي، والانحلال الحراري ...)	بلدية عين بعال - قضاء صور		فيد الاستمرار	وقد تم تنسيق هذا المشروع من قبل المكتب الفني لاتحاد بلديات صور
اليونيسيف	شبكات المياه الصالحة للشرب	برج رحال، آل قليلة، آيات، البرغلي، دير قانون راس العين، صور دبا، باريش		فيد الاستمرار	وقد تم تنسيق هذا المشروع من قبل المكتب الفني لاتحاد بلديات صور
الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار الأوروبية. ومع مكتب وزير الدولة لشؤون الاصلاح الاداري (OM SAR)	تطوير القدرات الصلبة إدارة النفايات في لبنان. ويهدف هذ البرامج إلى تحسين الكفاءة الكلية لإدارة النفايات الصلبة.	البلديات			
المملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الخدمات البلدية في لبنان	أكثر من 60 بلدية في وادي خالد والبقاع والنبطية المركزي	£5,200,000 & £9,000,000	2014-2016	
الاتحاد الأوروبي من خلال ENPI ومع مكتب وزارة الدولة لشؤون الاصلاح الاداري (OM SAR)	تطوير القدرات الصلبة إدارة النفايات في البقاع ومناطق عكار	البلديات وسكان المجتمعات المحلية في البقاع وعكار للوصول إلى الأراضي الصحية	€14,000,000	2014-2019	
الاتحاد الأوروبي وألمانيا	برنامج دعم المجتمعات المضيفة اللبناني	البلديات اللبنانية	€10,000,000	2014-2015	
الوكالة الفرنسية للتنمية	دعم البلديات اللبنانية مع كثافة عالية من اللاجئين السوريين لتنفيذ نظام إدارة النفايات الصلبة المستدام. ويركز المشروع على النفايات المنزلية. ويهدف البرنامج إلى تحسين إدارة النفايات في 12 بلدية. من خلال اقتراح إنشاء النفايات القابلة لإعادة التدوير والفرز جمع وإعادة تدوير النظام. يشمل أنشطة التوعية والتشاور والتدريب	12 بلدية (حلبا، جديدة، الشيخ طابا، بر الياس، تعنايل، جوديث، عجلتون، عينطورة، بعبدا، الدامور، الناعمة، الحية)	€999,830	2014-2017	

المشاريع والبرامج التي كانت لها مخرجات مباشرة لبناء القدرات المحلية

دور البلديات في المشروع	التاريخ	دولار امريكي	التطبيق المحلي	وصف المشروع	الجهات المانحة وقناة التنفيذ
-------------------------	---------	--------------	----------------	-------------	------------------------------

موتل الامم المتحدة	المكاتب التقنية الإقليمية. إنشاء مكاتب فنية إقليمية داخل اتحاد البلديات. اصبحوا جزءا من الاتحاد في تنسيق جميع المشاريع والبرامج التي تمويلها الجهات المانحة الأجنبية وتنفيذها البلدية. يتم تدريب الموظفين حول: كيفية إدارة الميزانية، وكيفية كتابة مقترح المشروع، وكيفية تتبع نفقات المشروع، وجمع البيانات، والاستطلاع	في ستة اتحادات البلديات في الجنوب وفي البقاع	من اجل 5000 \$ شهريا في الاتحاد (لأربعة موظفين): الإدارة، التخطيط الحضري، جامع البيانات، أخصائي اجتماعي	منذ عام 2006	يشكل RTO جزءا كاملا من إدارة الاتحاد. سحبت موئل الأمم المتحدة منذ عام 2013، دعمها المالي من عدد قليل من الاتحادات. وسحبت دفع الرواتب من اتحادات البلديات.
إيطاليا (التعاون الثنائي)	المدن الصديقة للطفل. برنامج "موزايك". إنشاء المجالس البلدية للأطفال	الشياح وجديدة، رشاية والوادي وعجلتون			
-Hydroconseil SIAPP	التدريب وورش العمل لموظفي البلديات على شبكات المياه والصرف الصحي	الغبيري، جب جنين، بعلبك		2015	زار رؤساء البلديات نظرائهم الفرنسيين، وزاروا محطات معالجة مياه الصرف الصحي
الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار الأوروبية. مع وزارة الداخلية، ومجلس الإنماء والإعمار والصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية (EFSD)	دعم برنامج تمويل البلديات (هذا البرنامج يعزز قدرة البلديات على تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة + ترقية إدارة النفايات الصلبة. العناصر المساعدة التقنية للمشروع (2.9 مليون €) توفر الدعم المؤسسي لإدارة اللبنانية لتعزيز القدرات على مستوى البلديات.	البلديات واتحاد البلديات في الشمال وفي البقاع	20,000,000€	.2017-.2012	
الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار الأوروبية. مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (مكتب وزير الدولة)	تحسين الحكم المحلي في لبنان (الهدف): دعم التنمية المحلية من 12 إلى 15 مجموعة بلديات في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية. والهدف من ذلك هو تحسين أساليب إدارة البلديات. إنشاء مكاتب التنمية المحلية.	15 اتحادات بلديات و200 بلدية.	12,000,000€	.2014-.2007	

6.4. هل تحصل جميع البلديات اللبنانية على المساعدة؟

تباطؤ تدفق التمويل يعني أن الجهات الفاعلة الإنسانية تواصل إعطاء الأولوية لمداخلاتهم. اليونيسيف جنبا إلى جنب مع OSHA هي المسؤولة عن إصدار قائمة سنويا من 251 من المناطق الأكثر عرضة للخطر في لبنان.⁷⁹ يركز الترتيب على المحليات التي شهدت أكبر تطور سكاني وما يترتب عليها من الضغوط على البنية التحتية. وهذا يعني أن بعض البلديات التي لا تندرج ضمن فئة "أكثر محلة ضعيفة" تم تجاهلها أحيانا ضمن الاستجابة الدولية. كما يعترف العديد من موظفي المنظمات غير الحكومية، وهذا التصنيف هو في بعض الأحيان لديه نتائج عكسية كما في المجتمع الدولي ولديه الوسائل للتدخل في كل المناطق. الى جانب ذلك، واحدة من الشكاوى الرئيسية القادمة من رؤساء البلديات اللبنانية يكمن في توقيت المشروع. بعد إنفاق المال ذهبت للمنظمات غير الحكومية، وقامت البلدية في بعض الأحيان بمواجهة التكاليف التشغيلية الهامة لمحطة معالجة المياه العادمة الجديدة أو شبكة جديدة للكهرباء. كما أنها تفتقر إلى الموظفين التقنيين لتشغيل هذه البنى التحتية الجديدة.

⁷⁹ اليونيسيف، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية و REACH، فبراير 2015، وجود ثغرات أمنية في تعريف المجتمع المحلي في لبنان



Yerebatan Caddesi No:2 Sultanahmet 34110 Istanbul, TURKEY

Tel: +90 212 511 10 10 Fax: +90 212 519 00 58

www.uclg-mewa.org - uclg-mewa@uclg-mewa.org

facebook.com/UCLGMEWA - twitter.com/uclg_mewa

youtube.com/user/UCLGMEWA